الفصل الرابع

الديمقراطية بين التنظير والممارسة
هل هناك نظرية متكاملة للديمقراطية؟

بقدر البساطة التي تظهر على كلمة الديمقراطية، وعلى الرغم من كثرة تداولها بين الناس، وعلى الرغم من أن غالبية دول العالم اليوم تزعم بأنها دول ديمقراطية، وعلى الرغم من كل ذلك، فمفهوم الديمقراطية من أكثر المفاهيم المتداولة إثارة للجدل بين علماء السياسة وبين الناس العاديين. هذا اللبس يتجلى سواء على مستوى تحديد المفهوم وعلى مستوى الممارسة، وتصبح الديمقراطية أكثر إثارة للجدل عندما يتعلق الأمر بدول العالم الثالث حديثة العهد بالديمقراطية.

باتت الديمقراطية في عصرنا وكأنها ترياق الحياة للشعوب والأنظمة،والطريق الذي لا محيد عنه للتنمية والتحديث والتطور وكل ما هو نقيض التخلف والفقر والاستبداد، ليس لأنها كذلك بالضرورة، ولا لأن البعض قال بنظرية نهاية التاريخ وأوقف التاريخ السياسي عند حد الديمقراطية والليبرالية الغربية الذي ما بعده إلا العدم أو شريعة الغاب، بل لأن ساحة الوغى في الفكر و الممارسة السياسية لم تشهد منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وقبله الفاشية والنازية، منافساً جديداً للديمقراطية كنظام حكم، فلم نلمس نمطاً جديداً للحكم غير الديمقراطية أو التشبه بها، ولم نقرأ لمفكر أو كاتب تنظيراً لفكر جديد بديلاً للديمقراطية، باستثناء نقاد غربيين للديمقراطية ينتقدونها، ولكن من داخل ثقافتها

obeikandl.com

وقيمها، أو نقاش مخضرم حول البديل الإسلامي لم يجد تطبيقاً ناجحاً يدعمه، أو بقايا أنظمة ما زالت تتمسك بآخر خيوط الشمولية. وحتى نقارب الموضوع بحد معقول من الموضوعية، فسنتناول تعريف المفهوم أولاً، ثم تطوره فكراً وممارسة في بلاد نشأته الأولى، وبعد ذلك نبحث في حال الديمقراطية المعاصرة فكراً وممارسة.

obeikandl.com

المبحث الأول

النظرية التقليدية للديمقراطية

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للنظرية التقليدية للديمقراطية

من المعلوم أن المصطلحات في العلوم الاجتماعية حمّالة أوجه، حيث يأخذ المصطلح الواحد معان مختلفة، ليس فقط ما بين المجتمعات وبعضها البعض، بل داخل المجتمع الواحد، لأنها مصطلحات تعبر عن أوضاع اجتماعية، هذه الأخيرة هي في حالة تحوّل أفقي وعمودي؛ أفقي من مجتمع إلى مجتمع، وعمودي من حقبة زمنية إلى أخرى. والديمقراطية من هذه المصطلحات، التي وإن حافظت على ثباتها لغةً، فإنها عرفت تحولاً وتبدلاً اصطلاحاً وتبيئة، ومع ذلك فإن الاستئناس بالرجوع إلى أصول الديمقراطية لغة واصطلاحاً يساعدنا على تعزيز أطروحتنا حول كون الديمقراطية مبادئ عامة وتراثاً إنسانياً قابلاً لإعادة إنتاجه محلياً.

وعليه، فإننا لا نبغي من هذه المقاربة حول الديمقراطية إجراء رصد تاريخي أو حصر مفاهيمي فقط، بل توظيف تاريخ سيرورتها، وتغير مفاهيمها لصياغة نظرية حديثة وواقعية للديمقراطية تتناسب مع مجتمعاتنا المعاصرة بكل ما يكتنفها من تعقيدات غير مسبوقة، وما بينها من تباينات ثقافية واقتصادية. الديمقراطية من المفاهيم التي لا تعرف الجمود، بل سرّ نجاحها وإبداعها أنها تجدد نفسها باستمرار فهي من "المصطلحات

والكلمات التي ليست جامدة الدلالة، حيث تأخذ معانيها من تطور مدلولاتها، ولو استمرت هي نفس الكلمة التي تستعمل في الموضوع، فالبحث عن أصلها إذن لا يعني التشبث بمدلولها الأصلي، ولكنه يعني فقط تحديد الوجهة التي نبعت منها أحياناً."[1]

لم تنتج الديمقراطية لنفسها تعريفاً دقيقاً صالحاً لكل زمان ومكان بقدر ما أنها أنتجت مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد والآليات توصف بكونها ديمقراطية لحمولتها الخاصة سواء وُجِدت تلك المبادئ كلها أو البعض منها، ولكونها تصف شكلاً من نظم الحكم يختلف إيجابياً عن أشكال الحكم الأخرى التي لم تصمد أمام المنافسة عبر تاريخ طويل من عمر البشرية.

إن مجمل المبادئ الديمقراطية التي يتم التعامل بها أو التفكير حولها حالياً ما هي إلا نتيجة لتراكم نضالات شعبية ونخبوية، ممارساتية وفكرية تمتد لعهود قديمة انطلقت من دولة المدينة الأثينية لتمر بفكرة العقد الاجتماعي ثم السيادة الشعبية... لتصل إلى ما وصلت إليه في الديمقراطيات الغربية المعاصرة. فإذا كان مفهوم الديمقراطية كلاسيكياً، يعني حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، قد تناسب في فترة معينة مع التربة التي ولد فيها هذا المفهوم- أي المجتمع الأثيني- فإن التطورات التاريخية والتحولات المعرفية قد عملت على تهميش هذا المفهوم الكلاسيكي، وجعلته يحس بالاغتراب داخل المجتمعات الحديثة.

إن الإشكال الذي تطرحه النظرية الديمقراطية ستتعقد أكثر بفعل تطور الدول والمجتمعات كالانتقال من محدودية الدولة- المدينة إلى شساعة الدولة- القومية الحديثة

1- عبد الكريم غلاب: دفاع عن الديمقراطية، بحث تاريخي تحليلي، دار الفكر المغربي، سلسلة الجهاد الأكبر رقم 2، نوفمبر 1966، ص: 9.

وما صاحب ذلك من تزايد كبير في عدد السكان داخل الدولة الواحدة، هذا ناهيك عن التحولات التي عرفتها القيم التي تعطي للديمقراطية أفضليتها عن غيرها، مثل الحرية والمساواة والمواطنة والعدالة، ثم تتعقد أكثر مع تطور أنموذج الدولة القومية خلال القرنين الأخيرين ليأخذ صيغاً أخرى أكثر تشابكاً، وأكثر صعوبة في الحصر والفهم، خصوصاً مع ما وصلت إليه المجتمعات الحديثة من تحولات شككت إلى حد الآن في كثير من المفاهيم الأساس التي تشكل البنية الفعلية للديمقراطية، كمفهوم السيادة وتعارضه مع مفهوم العولمة، وتعارض الاختصاص ما بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات فوق الوطنية، وما جعل الأمر أكثر إشكالاً انتقال المفهوم إلى مجتمعات ذات خصوصيات حضارية مختلفة عن خصوصيات مجتمعات النشأة.

إشكال تحديد وتعريف الديمقراطية انطلقت مع ولادة مصطلح الديمقراطية، ولفهم ذلك دعونا نلقي نظرة على "حكم الشعب" الذي يعتبر مبدأ أساسياً. فمن أجل إعطاء تسمية لنمط حياتهم السياسية الجديدة وما جاءت به هذه الحياة من ممارسات في العديد من دول- المدن، بدأ اليونان القدماء، وتحديداً في دولة المدينة أثينا، باستخدام عبارة ديموكراتيا demokratia وذلك في حدود القرن الخامس قبل الميلاد، وفي ذلك يقول بريكليس perikles – وصل إلى الحكم في العام 466 ق.م- أبرز مؤسسي الديمقراطية اليونانية القديمة: "لنا دستورنا الخاص بنا، لم نقتبسه من أحد من الجيران، فنحن قدوة لغيرنا ولا نحاكي الآخرين، ونظراً لأن نظام الحكم بيننا يتمثل في سيادة الأكثرية وليس الأقلية، فقد عُرف باسم الديمقراطية"[1].

1 – أرسطو، دستور الأثينيين، ترجمة طه حسين، دار المعارف بمصر، 1921، ص: 90

على الرغم من البساطة التي يتسم به المعنى الاصطلاحي للكلمة- إذ إن "demos" تعني الشعب و"kratia" تعني الحكم أو السلطة- فإن الكلمة بشقيها تثير سؤالين: "ما الفئة التي تكون الشعب"؟ وماذا تعني لهم عبارة "ممارسة الحكم"؟[1] لقد ظلت هاتان الكلمتان: "الشعب" و"الحكم" تشكلان مجالاً خصباً للاختلاف بين كل من تعرض لهما بالبحث، كما أن الاختلاف في الدلالة والماهية واكبها عبر مرور الزمن، فمثلاً إذا كان مفهوم "الشعب" الذي يشارك في الحكم في المدينة الأثينية يقصد به المواطن الأثيني الذكر الحر، فإن مفهوم "الشعب" الذي يشارك في الحكم أخذ أشكالاً أخرى مع مرور الوقت وتباين المجتمعات التي توسعت فيها حمولة مفهوم "الشعب" لتصل أخيراً إلى جميع المواطنين- ذكوراً وإناثاً- البالغين سن الرشد القانوني .

"المواطن" بالمعنى اليوناني يتحدد معناه لا بانتمائه لوطن، بل لكونه يتمتع بحق المشاركة السياسية، حق المساهمة في تدبير المدينة وتسيير شؤونها. وفي هذا السياق يجب التأكيد على معنى "الحق" بالمشاركة وليس المشاركة بحد ذاتها، فكثير من أصحاب الحق بالمشاركة لا يشاركون، أي لا يستعملون هذا الحق. وبعبارة أخرى: "المواطن" هو الذي

بلغ عدد سكان أثينا آنذاك أربعمائة ألف نسمة، وعُشر هذا العدد فقط هم من يملك صفة المواطن الذي له الحق في المشاركة في الحياة السياسية، وذلك بعد استبعاد النساء والعبيد والأجانب. إضافة إلى ذلك فإنه عند انعقاد الجمعية الشعبية، لم يكن يحضر من هؤلاء المواطنين السياسيين إلا نسبة محدودة بعد استبعاد المرضى والعجزة والمسافرين وكل من ينشغل بما يعتقد أنه أهم من حضور اجتماع الجمعية الشعبية.

1 – روبرت دال: الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، مراجعة: فاروق منصور، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص: 14.

يتكلم ويناقش الشؤون العامة التي تخص المدينة[1]، وفي هذا يقول بريكليس: "إن المواطن العادي المهتم بأسباب رزقه لديه معرفة كاملة بشؤون الدولة، فنحن وحدنا لا نعتبر من ينأى عن شؤون السياسة شخصاً انعزالياً، ولكن عديم النفع، كما أننا دوماً نستمع ونشارك بالرأي في شؤون الدولة عند مناقشة قادتها لها ".

هذا التصور الأصيل للديمقراطية الذي يقرنها بالمشاركة السياسية للمواطن يبين لنا كم ابتعدت ديمقراطية اليوم عن الأصل إذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف المشاركة السياسية بل جهل المواطن العادي بالأمور السياسية. لقد تواصلت النضالات السياسية والفكرية طوال التاريخ البشري لكي ترسخ قاعدة "المواطنة" وتتوسع لتشمل كل من يوجد فوق أرض "الوطن من أهل البلاد"، ولكن على أساس ألا يعني المواطن أحد أفراد الرعية ومن هنا شعار: "مواطنون لا رعايا"[2].

رقم الجهود والتضحيات التي بُذلت من أجل إضفاء المزيد من الديمقراطية على مفهوم "الشعب"، فإن الاستثناءات لا زالت تشمل فئات شاسعة من الناس، وعلى الرغم من أن الديمقراطية الأثينية ربما كانت تميل إلى التطرف في مجال اقتصار حقوقها على فئة معينة إلا أنها لم تكن فريدة من نوعها بأي شكل من الأشكال، فمنذ عصور اليونان القديمة حتى الفترة الحديثة كان هناك دائماً مَن تم استثناؤهم باعتبارهم غير مؤهلين، وحتى حلول القرن العشرين، عندما حصلت النساء على حق الانتخابات، كان عدد الذين يتم استثناؤهم- كما كان عليه الحال أحياناً في أثينا- يزيد كثيراً على عدد المشمولين.

1- محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1997، ص 13.

2- المرجع نفسه، ص: 12.

هكذا كان الحال في أول تطبيق للحكم الـ "ديمقراطي" في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لم يقتصر الاستثناء على النساء والأطفال، بل شمل أكثر المواطنين السود، بل وحتى الأمريكيين الأصليين "الهنود الحمر"[1]. وإذا كان استثناء أو إقصاء شريحة كبيرة من المواطنين من حق المشاركة، مثلاً في الانتخابات، مُسلماً به بحكم القانون الذي هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، فإن الواقع والممارسة الفعلية لحق المشاركة يزيد في توسيع دائرة الفئات المستثناة أو المقصاة من هذا الحق بفعل الأمية أو الفقر أو فقدان الثقة في النظام وفي العملية السياسية بشكل عام، كما أن التجربة الديمقراطية في بعض دول الخليج العربي اليوم تبين لنا اقتصار مفهوم المواطن السياسي على شريحة محدودة، حيث يتم استثناء النساء و"البدون" والأجانب، ما يجعل ديمقراطيتهم أقرب إلى ديمقراطية أثينا القديمة من حيث مفهوم المواطنة. وبالتالي، فإذا كان القانون قد أقصى شريحة من "الشعب"، فإن الواقع والممارسة أقصيا شريحة إضافية من هذا "الشعب".

وعليه، فإن فكرة الديمقراطية المرتبطة في جوهرها بمفهوم "الشعب" تتأثر بما أحاط هذا المفهوم من مد وجزر، بل وأكثر من ذلك- وارتباطاً دائماً بعبارة "الشعب"، فحتى أولئك الذين تم تمتعهم بحق المشاركة، تتضاءل قوة وفعالية اهتمامهم بالشأن العام وممارستهم لحق المشاركة، حتى أننا نكاد نحصر المشاركين فعلياً في فئة قليلة من المواطنين خاصة إذا ما علمنا أن حق المشاركة المقرون بحق الانتخابات كأبرز حالة من حالات المشاركة قد أضحى مع مرور الوقت يتآكل، ولا يشكل إلا مدخلاً شكلياً للديمقراطية[2].

1- روبرت دال، مرجع سابق، ص: 16.

2- ويظهر ذلك جلياً في دول العالم الثالث حديثة العهد بالديمقراطية، حيث تصل نسبة نجاح أعضاء الحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية على ما يفوق 50٪ وفي الاستفتاءات على رئاسة الجمهورية ينجح

المطلب الثاني: مؤسسات ومبادئ الديمقراطية التقليدية

أولاً: في اليونان القديمة

كما سبق الذكر، لا يمكن فهم النظرية الديمقراطية إلا بالرجوع إلى اللحظة الأولى لظهورها اصطلاحاً وممارسة في اليونان القديمة، فالعودة إلى الأصل سيُظهر لنا كم هي واسعة الهوة بين الديمقراطية الأولى وديمقراطية اليوم. فالديمقراطية الأثينية كانت ديمقراطية مباشرة نظراً لقلة عدد السكان، ومن هنا كان عمل المؤسسات مختلفاً عن طريقة اشتغال المؤسسات الدستورية في الديمقراطية المعاصرة. إضافة إلى ذلك، فالمجتمع الأثيني الذي أوجد مصطلح الديمقراطية وكان أول تطبيق لها، كان مجتمعاً عبودياً وطبقياً وذكورياً، ومن المعلوم أن العبودية والطبقية والذكورة تتناقض اليوم مع الديمقراطية التي تقوم على الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة، وعدم التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الطبقة أو الدين.

1-المؤسسات السياسية:

تجسد المؤسسات السياسية جوهر الديمقراطية الأثينية التي تعني حق كل (مواطن) في المشاركة في الحياة السياسية، وهي أيضاً مؤسسات ضرورية لتنظيم أمور المدينة وهذه المؤسسات:

الرئيس بنسبة تصل إلى 99٪، هذا فيما ينجح الرئيس الأمريكي بنسبة لا تتعدى الخمسين بالمائة، وعليه لا تعتبر زيادة نسبة المشاركة السياسية في الحالة الأولى مقياساً للنضج الديمقراطي وحتى للوعي السياسي.

openkandil.com

أ- الجمعية الشعبية: ECCLESIA

وتتكون من جميع المواطنين الذكور في المدينة المولودين من أبوين أثينيين. حيث يحق لكل مواطن بلغ ثمانية عشر سنة حضور اجتماعاتها[1]، وكانت تجتمع عشر مرات في السنة على الأقل، ويجوز أن تجتمع بشكل طارئ[2] . فالإكليزيا هي مصدر السلطات، ومنها تصدر القوانين والقرارات السياسية، وكان التعيين في المناصب يتم عن طريق القرعة أو الانتخابات، ولا يعاد انتخاب المواطن مرة أخرى. كما أن الوظيفة لم تكن تُعهَد إلى شخص واحد، بل إلى عشرة أشخاص تختار كل قبيلة من القبائل العشرة المكونة لأثينا- واحداً منهم.

إلا أن أهم وظيفة كانت تنبثق عن الجمعية هي انتخاب القادة العشرة، وهؤلاء في الأصل كانت مهمتهم عسكرية، إلا أنهم في الواقع أخذوا يمارسون- صلاحيات متعددة

1- لم يكن الأمر كذلك قبل إصلاحات بريكليس 462 ق.م. حيث كانت الفئات الفقيرة محرومة من حق المشاركة في الحياة السياسية، ومن تقلد وظائف القضاء.

2- يصف أحد المؤرخين اليونانيين- ديموشين- في منتصف القرن الرابع، كيف جرت عملية عقد دورة طارئة للجمعية، عندما علم الأثينيون بنبأ احتلال الملك المقدوني فيليب موقعاً استراتيجيا في شمال اليونان، فيقول: " كان الوقت مساء عندما جاء الرسول إلى لجنة الرئاسة بالمجلس بنبأ احتلال إيلانيا، فقاموا مباشرة أثناء تناولهم طعام العشاء، وأخلوا السوق العامة من شاغليها من الباعة، وأحرقوا المنصات والحواجز... بينما قام آخرون باستدعاء القادة العسكريين ونافخي الأبواق، وعم الاضطراب في المدينة. في فجر اليوم التالي دعت لجنة الرئاسة المجلس (مجلس الخمسمائة) للاجتماع في قاعة المجلس. بينما ذهبتم (أيها المواطنون) إلى اجتماع الإكليزيا. وقبل أن يتم المجلس مناقشة الأمر ويتخذ قراره، كان جميع الشعب قد احتشد واتخذ مكانه في مكان اجتماع الإكليزيا ثم وصل أعضاء المجلس، وأعلنت لجنة الرئاسة الخبر كما بلغهم، وقدموا الرسول ليتكلم، ثم أعلن المنادي ، من يريد أن يتكلم".

openkandil.com

الأوجه، حيث أصبحوا القادة الفعليين لأثينا- مثلاً بريكليس كان مجرد قائد عسكري فأصبح الحاكم الفعلي لأثينا-[1] وهم ينتخبون بالاقتراع المباشر، ويمكن أن يعاد انتخابهم. إضافة إلى ذلك تقوم الجمعية بتعيين القضاة من بين أعضائها، وتختار أعضاء مجلس (الخمسمائة) لمدة عام، وتمارس الرقابة المالية والتصويت على القوانين المالية.

ب- مجلس الخمسمائة:

يمكن اعتباره الهيئة الحاكمة الفعلية أو السلطة التنفيذية، ويتكون من خمسمائة عضو من أعضاء الجمعية على أن يكونوا فوق الثلاثين سنة، وحتى يكون ممثلاً لجميع الشعب كانت كل قبيلة من القبائل تُمثّل في المجلس بخمسين عضواً، ويتولى ممثلو كل قبيلة منها الحكم عشرة أيام في السنة. ولأنه كان يَصعُب أن يمارس الحكم مجلس مكون من خمسمائة شخص، كان المجلس يشكل (جمعية مصغرة) من خمسين شخصاً (من أحد القبائل) مضافاً إليهم شخص من كل قبيلة من القبائل العشر الأخرى، وهذا المجلس يقوم بالتناوب بممارسة سلطة مراقبة الأعمال وإدارتها باسم المجلس كله. كما يختار المجلس من بين أعضائه وبالاقتراع رئيساً لمدة يوم واحد، ولا يجوز أن يتولى هذه المهمة الشخص نفسه مرتين.

كان المجلس ينقسم إلى عشرة لجان، وكل لجنة مكونة من خمسين عضواً من قبيلة واحدة، واحدة تحكم والأخرى تشكل لجان عمل، أما مهامه فمتعددة، فكان يُحضّر القرارات التي ستعرض على الإكليزيا، كما ينفذ ما يصدر عنها من قرارات، إلا أنه كان في جميع الحالات للجمعية الحق في رفض أو قبول قرارات المجلس. وكان المجلس يمارس صلاحيات واسعة في مجال الاتصال بالدول الأجنبية، ويُخضِع له موظفي الحكومة، وله

1- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الجزء الأول، القاهرة، 1963، ص: 7.

حق حبس أو إعدام المواطنين، وذلك بحكم يصدره هو كمحكمة أو يستصدره من محكمة عادية، كما كان يشرف على الشؤون المالية وإدارة الأملاك العامة.

ج- المحاكم أو القضاء:

القضاة حجر الزاوية في الديمقراطية الأثينية، وكان يتم اختيارهم داخل الجمعية بالقرعة أو بالانتخاب ولمدة سنة لا تُجدد. وكان يشترط فيمن ينتخب أو يُقترع عليه كقاض ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة، وفي كل عام كان ينتخب حوالي ستة آلاف شخص، وعدد المحلفين في المحكمة الواحدة لا يقل عن (20) محلف، ويصل أحياناً إلى (501).

إضافة إلى مهمة القضاء، كانت المحاكم تقوم بمهمة الإشراف على الموظفين وعلى القانون، وتقوم باختيار صلاحية المرشحين قبل توليهم الوظائف، بمعنى أنه وبعد أن يفوز الشخص بالقرعة لتولي منصب ما، فإن للمحاكم الحق بالطعن إذا ما ارتأت أنه غير صالح لممارسة الوظيفة، كما كانت تقوم بمراجعة أعمال الموظف عند انتهاء مدة خدمته. وعلى مستوى التشريع، كان للمحاكم سلطة إصدار حكم بأن قراراً صادراً عن المجلس أو عن الجمعية مخالف للدستور، وذلك بعد تقديم أي مواطن بشكوى في الموضوع لأحد المحاكم. وهذا يظهر لنا أهمية السلطة القضائية في أثينا.

نلاحظ مما سبق، أن الفهم الشائع حول مشاركة كل الأثينيين في الحكم انطلاقاً من مفهوم الديمقراطية- حكم الشعب- لا يعني أبداً أن جميع السكان يشاركون في اتخاذ القرارات السياسية، ويناقشونها في الجمعية، فأحياناً يقتصر أمر المشاركة على مجرد حضور بعض الجلسات أو مناقشة بعض المعلومات، فالقرارات المهمة يسند أمر اتخاذها إلى أفراد وضمن شروط وتحت المراقبة.

2- المبادئ الكبرى للفكر الديمقراطي الأثيني:

الديمقراطية الأثينية كفكر وممارسة، لم تأت كطفرة، بل هي محصلة تطورات سياسية واجتماعية قام بها مصلحون، وضعوا معالم النظام ومؤسساته، فأسس الديمقراطية كالمساواة، والحرية، والعدالة، والقانون، ليست مجرد أفكار فلسفية، ولكنها أفكار طبقت على أرض الواقع، وتجسدت بقوانين ومؤسسات. ولكن يجب أخذ هذه الأفكار ضمن سياقاتها الاجتماعية والتاريخية، وألا نحكم عليها انطلاقاً من تصوراتنا وفهمنا المعاصر لها.

أ- المساواة:

ديمقراطية أثينا قامت على المساواة بين المواطنين في المشاركة في الحياة السياسية، وحق المشاركة بمساواة في السلطة الممنوح للشعب لا ينفصل عن مفهوم الشعب عند اليونانيين، وهو ليس مفهوم الشعب المعروف اليوم. فالشعب الذي تتحدث عنه الديمقراطية الأثينية يستثني النساء والعبيد وكل من لم يُولد لأبوين أثينيين. فالمساواة إذاً لم تكن بين جميع ساكنة أثينا، بل هي مساواة بين المواطنين بالمفهوم المشار إليه، فديمقراطيتها لا تنفي كونها نظاماً عبودياً.

المساواة التي عرفتها أثينا هي مساواة بين مواطنين، القانون يساوي بينهم، ولكنهم غير متساوين بالطبيعة، فالطبيعة والآلهة في نظر الأثينيين ميّزا بين الحر والعبد، وبين المرأة والرجل. فإذا أخذنا المساواة بهذا المعنى القانوني، فإنها كانت مطبقة بالفعل، وما اللجوء إلى القرعة لاختيار من يتولى الوظائف إلا محاولة من الأثينيين لتطبيق المساواة دون تحيز لغني أو فقير، عالم أو جاهل، وهذه المساواة من جهة أخرى هي التي كانت تمنح لكل مواطن حق حضور اجتماعات الجمعية والمشاركة في الحياة السياسية، وهذا الحق هو الذي كان يميز المواطن الأثيني الحقيقي عن غيره.

ب- الحرية:

ما كان يميز الإغريقي عن البربري هي الحرية، فالحرية بالنسبة لهم تعني عدم العبودية لأي كان ولأي شيء كان. وقد بدأت مسيرة الحرية في أثينا مع صولون SOLON - تولى السلطة حوالي (594-593 ق.م)- الذي اعتبر أن الديون التي ترهق كاهل المواطن هي سبب عبوديته، وسبب الأزمة التي تعاني منها البلاد، فأَصدر قانونين:

الأول منعَ بمقتضاه فوراً وفي المستقبل أن تكون الديون بضمان شخص المَدين. والثاني ألغى وأسقط جميع الديون القائمة، العامة والخاصة. كما منع سجن المدين ضماناً لسداد دينه.

وإذا كان صولون مهد لتطبيق شقها المدني، فإن الشق السياسي، أي الحرية السياسية، والتي تعني عدم الخضوع إلا للقانون، كُرست عن طريق مجموعة القوانين اللاحقة، وهكذا أَصبحت الحرية تعني حرية بحكم القانون وخضوع لحكم القانون في الوقت نفسه.

فالحرية بالنسبة للأثيني - على حد قول أرسطو- هي أن يكون الفرد محكوماً وحاكماً في الوقت نفسه.[1] وهو ما عبر عنه الخطيب ليسياس LYSIAS في مطلع القرن الرابع قبل الميلاد بالقول: كان أسلافنا في ذلك الوقت أول من نبذوا من بينهم أنظمة الحكم الاستبدادي، وأسسوا الديمقراطية، مؤمنين بأن تحقيق الحرية للجميع هو الوئام الأعظم، ونظراً لاشتراكهم فيما بينهم من آمال ومخاطر واحدة، تولوا حكم أنفسهم بأرواح حرة، وبالقانون أكرموا المثيب وعاقبوا المسيء، واعتبروه من أعمال الحيوانات الضارية أن يستبد

1- جان توشار، مرجع سابق، ص: 21.

شخص بآخر بالقوة، وأن واجب الإنسان أن يقيم العدل بالقانون وأن يقنع بالعقل، وأن ينزل على حكم هذين بالفعل، فيجعل السيادة للقانون، ويتخذ من العقل مرشداً.[1]

ج- القانون:

القانون هو السيد الذي لا سيد فوقه في الديمقراطية الأثينية، فلا يتصور الإغريقي قيام ديمقراطية، أو تمتع بحرية ومساواة بدون القانون، ومن هنا كانت المكانة المتميزة التي أخذتها المحاكم في الديمقراطية الأثينية، حيث أن أحكامها قوانين نهائية ولا يجوز الطعن فيها. وقد عبر أحد فلاسفتهم، وهو يوريبيدس، عن مكانة القانون بالقول: فتبّاً لنظام لا يسوده القانون، بل يسوده طاغية، كلمته هي القانون، فالسيادة في كل دولة هي للقانون وليس للمحاكم، فالقانون هو الذي يساوي بين الغني والفقير، ويخضع له الحاكم والمحكوم.

إلا أن فكرة القانون تطورت لدى اليونانيين؛ فبعد أن كان يُنظر في البداية إلى كل القوانين باعتبارها ذات مصدر إلهي واحد، أصبح التفكير منذ القرن الخامس ق.م يذهب لإعطاء الإنسان دوراً في صياغة القوانين، وقام التمييز بين القانون الذي هو اصطلاح والطبيعة التي هي خلق وفطرة، وقد وضح أنتيفون ANTIPHON التمييز بين القوانين الحاضرة- البشرية- التي يمكن مخالفتها شرط عدم الانكشا، ومقتضيات الطبيعة التي لا يمكن مخالفتها بدون عقاب.[2]

1- مصطفى العبادي، ديمقراطية الأثينيين، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني، العام 1993، ص: 102.

2- أنتيفون سفسطائي أثيني، له مؤلف بعنوان "حول الحقيقة".

انظر: توشار، ص: 24.

هذا، ولا بد من الإشارة إلى عدد من رجال الدولة والمفكرين اليونانيين الذين دونهم ما كانت الديمقراطية أن تكون، فمن رجال الدولة نجد صولون وبريكليس كرجال دولة في أثينا، ومن المفكرين نجد المؤرخ هيرودوت HERODOTE (480-425 ق.م)، إلا أن أهم هؤلاء هم الذين أُطلق عليهم اسم السفسطائيون SOPHISTS وهم أساتذة في البيان والخطابة، ظهروا في الديمقراطية الأثينية ليُعلموا المواطنين كيف يتكلمون بطريقة مقنعة، وكيف يتغلبوا في المناقشات والمجادلات التي تحدث داخل الجمعية العامة وغيرها من التجمعات. إنهم الذين انتقدهم أفلاطون وسماهم تجار الكلام، ومن أهم السفسطائيين: بورتوجورس، أنيتفون، بروديكوس، جورجياس، كاليكليس، أكرتياس.

في مقابل الديمقراطية كممارسة سياسية وفكر التي عرفت بها أثينا،، اشتهرت أثينا بأنها أنجبت أهم الفلاسفة والمفكرين السياسيين، الذين اشتهروا ليس لأنهم من دعاة الديمقراطية أو المشاركين في نظامها السياسي، بل لمواقفهم المعادية والمنتقدة للفكر الديمقراطي وأنموذجه المطبق في أثينا، حيث اعتبروا أن الديمقراطية هي حكم الغوغاء، وأن عيبها القاتل هو مساواتها بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون، بين الأقوياء والضعفاء ، بين العقلاء والجهلاء، ومن أهم هؤلاء المفكرين نجد سقراط وأفلاطون وأرسطو، وكان لكل من أفلاطون وأرسطو نظريته السياسية الخاصة بالدولة وأنظمة الحكم.

ثانياً: الديمقراطية تجدد نفسها بدءاً من عصر النهضة

بعد سقوط أنموذج دولة- المدينة على يد فيليب المقدوني (Philip) في القرن الرابع قبل الميلاد، وقيام إمبراطورية مترامية الإطراف، تلاشت الديمقراطية كفكر وممارسة،

فحكمت الإمبراطورية الرومانية بداية بقياصرة عسكريين لا يولون أهمية للديمقراطية، وبعد تبني الإمبراطورية للديانة المسيحية نهاية القرن الرابع هيمنت الكنيسة على الحياة الدينية والدنيوية، وأدخلت أوروبا في عصر الظلمات طوال القرون الوسطى، فيما كان المسلمون يُقيمون دولتهم ونظامهم الخاص بالحكم.

مع تراخي قبضة الكنيسة لصالح العلمانية، وجدت الأفكار الديمقراطية فرصة للظهور، ليحل حكم الشعب وإرادة الأمة محل حكم السماء، ولكن بعد حين من التنظير للفكر الاستبدادي البشري. وكان لرواد نظرية العقد الاجتماعي وخصوصا لوك Locke (1632-1704)، ومنتسكيو Montesquieu (1689-1755)، وجان جاك روسو (1712-1778)، ثم رواد عصر النهضة، ثم التنوير وفكر الثورة الفرنسية، الفضل في نشر مبادئ الديمقراطية وترسيخ مؤسساتها، مع الأخذ بعين الاعتبار تغير العالم وتحوله، وعدم إمكانية العودة إلى أنموذج الديمقراطية الأثينية. ولم تكن فكرة الديمقراطية واضحة عند رواد عصر النهضة، المهم بالنسبة لهم هو التخلص من هيمنة الكنيسة ومن الاستبداد، أما البدائل، فجاءت بشكل متدرج ونتيجة مراكمة إنجازات مؤسساتية وصراعات فكرية طوال خمسة قرون تقريباً، وقد سبقت الليبرالية الديمقراطية ومهدت لها، حيث لم تستقر الديمقراطية فكراً وممارسة إلا بداية القرن العشرين، وخلال هذه المرحلة شهدت أوروبا والعالم حروباً وصراعات دينية وسياسية وأزمات اقتصادية.

أصبحت الديمقراطية تشير إلى نسق سياسي ينتخب فيه الحكام من الشعب ويحوزون على رضاه، وهناك فصل للسلطات ما بين تشريعية وتنفيذية وقضائية، والسلطة يتم تداولها عبر انتخابات دورية تشارك فيها الأحزاب السياسية التي هي جزء من النظام الديمقراطي، ونتيجة الانتخابات تفرض على الأقلية الخضوع لرأي الأغلبية، وعلى

الأغلبية احترام حقوق وحريات الأقلية، ويشتغل هذا النسق بالقانون وتحت إشراف القانون، ومن خلال القانون يمارس الشعب حرياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فحرية الرأي والتعبير من أهم عناصر الديمقراطية. ويرى محمد عابد الجابري " أن الديمقراطية نظام سياسي اجتماعي اقتصادي يقوم على ثلاثة أركان:

أ) حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنهم كالحق في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص... الخ.

ب) دولة المؤسسات، وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

ج) تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.[1]

وهكذا منذ حكماء اليونان والفكر الديمقراطي يبحث عن صورة مقبولة يتجسد عبرها مفهوم "الشعب" للدلالة على النظام الديمقراطي المفتوح أمام كل "الشعب"، ويبدو أنه قد أخفق في إيجاد تلك الصورة حتى مع منظري عصرنا المولعين بالفكر الديمقراطي، والواقع السياسي والتجارب السياسية قد زادت في تكريس ذلك الإخفاق.

وما يقال عن عبارة "الفئة التي تكَوِّن الشعب" ينسحب على عبارة "ممارسة الحكم"، فمن المؤكد أن ممارسي الحكم والسلطة ليسوا كل الشعب بل هم بالتحديد عينة أو أقلية أو نخبة من بين هؤلاء. فلقد كان يتم مقارنة النظام الديمقراطي بالأرستقراطية وهي حكم النبلاء أو النخبة، أو الميروتوقراطية (Meritocracy) وهي حكم الأكفاء أو المؤهلين، أو

1 – محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1994، ص:86.

الأوليغارشية وهي حكم الأقلية، ولقد كانت هذه المقارنة مقبولة ومستساغة من منطلق وجود عنصر التمييز بين كل أنواع الحكم هذه من جهة، والحكم الديمقراطي باعتباره "حكم الأكثرية" من جهة أخرى. لكن أصبحنا نلمس لدى مفكري عصرنا ميلهم إلى التشكيك في كون النظام الديمقراطي يجسد حكم الأكثرية فعلاً، ولعل نظريات النخبة التي صاغها بعض المفكرين (باريتو. موسكا. ميلز. ميشيلز...) تقول إن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات المعاصرة وبغض النظر عن الأيديولوجية السائدة فيها ومستوى نموها الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة نظام الحكم المعمول به، تتميز بوجود أغلبية محكومة وأقلية حاكمة، وسواء أكان النظام القائم اشتراكياً أو ديمقراطياً، ديكتاتورياً أم دينياً أم أرستقراطياً، متقدماً أو متخلفاً، فإن هناك "نخبة" تحتكر أهم المناصب السياسية والاجتماعية في المجتمع. وهناك الأغلبية أو "اللانخبة" وهم عامة الناس.[1] سنشير إلى ذلك بعد قليل.

أصبح من الصعب اليوم التمييز بين الأنماط المختلفة من الحكم خاصة بين النظام الديمقراطي والنظام الأولغارشي المُحسَّن "حكم النخبة"، أو النظام الميرتوقراطي "حكم الأكفاء والمؤهلين" على أساس أن هناك من يُعرف "النخبة" بأنها تمثل أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم المختلفة، بمعنى أن كفاءاتهم ومؤهلاتهم تجعل منهم نخبة المجتمع. فإذا كانت الدولة الديمقراطية الحديثة تحتاج إلى تنظيم- وخصوصاً تلك التي تتميز بكثرة عددها- فإن التنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، وهذه الأقلية تتشكل من نخبة المجتمع.

1-إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، مبادئه وقضاياه الأساسية، الرباط، 1997، ص: 96.

إن أقصى ما وصل إليه التنظيم السياسي للمجتمعات الحديثة المحسوبة على الأنظمة الديمقراطية هو خضوع الأغلبية لحكم الأقلية، ولكن برضا الأغلبية، ومن هنا أصبحت الديمقراطية تأخذ صيغة مخالفة تماماً للصيغة الكلاسيكية التي انطلق للبحث عنها الفكر الديمقراطي- حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب-، إذ أضحى عوض ذلك يأخذ صيغة "حكم الشعب بنخبة من الشعب لصالح الشعب". من هنا فالفرق الوحيد بين الأوليغارشية والنظام الديمقراطي هو كون الأقلية الحاكمة في الحكم الأوليغارشي لا تستند على إرادة شعبية في حين أن النظام الديمقراطي يستوجب على "النخبة" أن تأخذ موقعها في السلطة على أساس الإرادة الشعبية.

ثالثاً: أشكال الديمقراطية

الاتفاق على أن الديمقراطية هي حكم الشعب، لا يحل مشكلة كيف سيحكم الشعب. ومن هنا وُجِدت ثلاثة صور للديمقراطية تختلف حسب طرق ونسبة مشاركة الشعب بالسلطة. هذه الأشكال هي:

1- الديمقراطية المباشرة:

وتعني أن الشعب، كل الشعب، يمكنه المشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي، والقائلون بهذا يؤمنون بأن الشعب لديه القدرة والكفاءة ليناقش الأمور العامة ويتخذ بشأنها القرار السليم، وهؤلاء يعتقدون أن الديمقراطية المباشرة هي الديمقراطية الحقيقية. وكانت ديمقراطية أثينا القديمة خير أنموذج لذلك، إلا أن الفكرة وجدت من يدافع عنها على الرغم من تغير الظروف، ويعد جان جاك روسو في كتابه (العقد الاجتماعي) من أهم

المدافعين عنها، والمنتقدين للديمقراطية النيابية التي كانت سائدة في عصره في بريطانيا تحديداً، فحيث أنه يؤمن بمبدأ سيادة الأمة وأن الشعب هو صاحب السيادة، فعلى الشعب أن يمارس السلطة بنفسه ولا يفوضها لأحد. وعلى الرغم من صعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة في مجتمعات اليوم كثيرة العدد، إلا أنها تطبق بطريقة ما في بعض المقاطعات السويسرية قليلة السكان.

2- الديمقراطية شبه المباشرة:

وهي نظام وسط ما بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، فتأخذ من الديمقراطية النيابية نظامها البرلماني، حيث يوجد برلمان منتخب، ولكن لا تترك بيد هذا البرلمان كل مقاليد السلطة، وإنما يشارك الشعب مع البرلمان في بعض المسائل المهمة، على أساس أنه صاحب الحق ومصدر السلطة، كما تقول الديمقراطية المباشرة.ففي الديمقراطية شبه المباشرة يتم تقاسم السلطة وعملية اتخاذ القرار ما بين برلمان منتخب وشعب يتدخل بعدة طرق وهي:

أ- الاستفتاء الشعبي.

ب- الاعتراض الشعبي .

ج- الاقتراح الشعبي .

د- حق الحل الشعبي.

ه- حق الناخبون في إقالة المنتخب.

و- حق عزل رئيس الجمهورية.

3- الديمقراطية النيابية:

وكما هو ظاهر من الاسم، سميت نيابية لأن الشعب ينتخب نواباً يشكّلون أعضاء البرلمان لينوب عنه، ويمارسون السلطة باسمه لمدة يحددها القانون الانتخابي[1]، وفي هذه الحالة فالشعب لا يحكم ولا يتدخل في عمل البرلمان، فهو فوض نوابه ليحكموا نيابة عنه، ولا يستطيع محاسبتهم إلا في الانتخابات القادمة. ويتكون البرلمان إما من مجلس واحد أو من مجلسين، وفي بعض البلدان لا يكون كل أعضاء المجلس منتخبين بطريقة مباشرة، فهناك نسبة تُنتخب بطريقة غير مباشرة، أيضاً قد تحدد نسبة من مقاعد البرلمان لبعض الفئات- النساء مثلاً- وتسمى "الكوتا"، وفي جميع الحالات وحتى يكون النظام النيابي نظاماً ديمقراطياً، يجب ضمان إجراء انتخابات نزيهة، وأن تشكل الحكومة من الفريق الذي حصل على أكثر الأصوات، وبالتالي أكبر عدد من المقاعد داخل البرلمان. أيضاً من ضمان نجاح الديمقراطية النيابية، وجود فصل بين السلطات، ولكن ليس بمعنى القطيعة، بل بمعنى الاستقلالية والتعاون. وغالبية الدول الديمقراطية في العالم اليوم تأخذ بالديمقراطية النيابية، ولكنها تختلف من حيث طبيعة العلاقة وتوزيع الصلاحيات ما بين السلطة التنفيذية والسلطة الرئاسية، فنجد نظم رئاسية كما هو الأمر في أمريكا ومصر، ونظم برلمانية كما هو الحال في بريطانيا والمغرب، ونظم شبه نيابية كفرنسا مثلاً.

1- يختلف اسم المجلس الذي يجمع الأعضاء المنتخبين، ففي بعض البلدان يطلق عليه اسم البرلمان، وفي دول أخرى يطلق عليه مجلس النواب، وفي ثالثة المجلس التشريعي، وأحياناً يسمى مجلس الأمة أو مجلس الشعب... الخ

المبحث الثاني

الديمقراطية كصيرورة تاريخية واجتماعية

أن تتوافق عدة مجتمعات على خيار الديمقراطية كنظام حكم، هذا لا يعني عدم وجود خصوصيات في التطبيق. أن يكون نظام ما ديمقراطياً لا يعني أن يتشابه مع بقية الأنظمة الأخرى التي تقول بالديمقراطية، وأن نقول إن الديمقراطية حكم الشعب، فهذا لا يعني أن الشعوب في كل الأنظمة الديمقراطية تمارس السلطة بالطريقة نفسها، أو أنها تتمتع بالحقوق نفسها.

المطلب الأول: الديمقراطية كأقل الأنظمة سوءاً

مما سبق يمكن القول إن الديمقراطية بمعنى "حكم الشعب بالشعب" فيه الكثير من الطوباوية، بل أمر مستحيل اليوم. التعريف المناسب حالياً هو "حكم الشعب بنخبة من الشعب لصالح الشعب". إن الديمقراطية السائدة اليوم في الغرب هي حكم نخبة تحظى برضا الشعب، أو هي توليفة سبق أن عبر عنها أرسطو في نقده للديمقراطية الأثينية، توليفة تجمع ما بين حكم الشعب وحكم الأرستقراطية وحكم الفرد أو الأفراد.

يُعد روبرت دال (Robert Alan Dahl) من المفكرين المعاصرين الذين أحيوا الجدل القديم حول علاقة الديمقراطية بحكم الأقلية، حيث كتب يقول: "من هم الأفضل

تأهيلاً لتولي الحكم؟ هل تتم حماية مصالح الناس الاعتياديين من قِبَلهم شخصياً وعن طريق ما يتخذون من إجراءات خلال العملية الديمقراطية؟ أم من قبل مجموعة من القادة الأخيار القديرين الذين يتمتعون بقدر غير عادي من المعرفة والفضيلة؟" إنه السؤال نفسه الذي طرحه أفلاطون في سياق نقده لديمقراطية أثينا التي كان يسميها حكم الغوغاء، إلا أن (دال) وغيره من نقاد الديمقراطية المعاصرة لا يرومون تجاوز الديمقراطية أو الطعن بها، بل إعطاء فهم صحيح لها يتوافق مع معطيات العصر وخصوصاً تعقد الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية بما هو خارج قدرة الشعب ككل على النظر السليم في هذه الأمور.

لا تعوز (دال) الحجة للدفاع عن نظرية جديدة للديمقراطية يحررها من طوباوية نَعتِها بحكم الشعب، أو أن الشعب هو الذي يقرر في كل صغيرة وكبيرة، حيث يقول: "وكما يعلم الجميع فإن معظم القوانين والسياسات في البلدان الديمقراطية الحديثة لا يتم إقرارها من خلال اجتماعات المجالس البلدية، أو الاستفتاءات العامة، أو استطلاعات الرأي، أو غيرها من أشكال الديمقراطية المباشرة، إن السياسات لا تأتي مباشرة نتيجة الانتخابات. إن ما يحصل بدلاً من ذلك كله هو أن المقترحات التي تُطرح يتم النظر فيها وتمحيصها من قبل لجان متخصصة تابعة لهيئات تشريعية، وكذلك من خلال جهات أو وكالات تنفيذية وإدارية يكون أعضاؤها بصورة عامة من ذوي الكفاءات والخبرات العالية. إن للخبرة والمهارة أهمية بالغة في الواقع بحيث أن أنظمة حكمنا عُرِفَت بكونها كيانات حكم تجمع بين الديمقراطية "حكم الشعب" والميرتوقراطية- حكم المؤهلين-. إن الاسم الذي يدل على واقع الأنظمة الديمقراطية المعاصرة هو polyarchy – الحكم الجمعي-"[1].

1- روبرت دال، مرجع سابق، ص: 162.

2- إبراهيم أبراش: تاريخ الفكر السياسي: ص: 86.

هذه المقاربة التي تقلل من أهمية المؤسسات المُنتَخَبة في اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمعات الديمقراطية المعاصرة سبق وأشار إليها أفلاطون في سياق نقده للديمقراطية في بلده، فكتب في محاورته وعلى لسان سقراط مشجعاً صديقه خارميدس على خوض الحياة السياسية ومستهزئاً من الجمعية الشعبية قائلاً: "إنك لا ترهب مخاطبة أكثر الناس ذكاء ومقدرة، وها أنت تخجل من مخاطبة جمهور من التافهين والبلهاء، ممن تخجل؟ من حلاجين وإسكافيين ونجادين وحدادين وفلاحين وتجار وأصحاب حوانيت في الأسواق، أناس كل همهم أن يشتروا بسعر أقل ليبيعوا بسعر أعلى؟ هؤلاء هم أعضاء الجمعية الشعبية "الإكليزيا". ومن يشاهد اليوم اجتماعات البرلمانات في بعض دول العالم الثالث، وفي الدول العربية خصوصاً، سيحس وكأن هذه المقولة مازالت صالحة إلى اليوم، وكم هو بعيد عن الحقيقة القول إن هذه البرلمانات تمثل الشعب وتحكم باسمه، فواقع البرلمانات العربية "الممثلة" للشعب هي آخر من يمكنه أن يحكم ويتخذ القرارات في الأمور المصيرية.

كان لابد من تبيان المفاهيم المعاصرة للديمقراطية ولو من وجهة نظر نقادها، حتى لا يتملك المرء في مجتمعاتنا وهم بأن الديمقراطية تعني أن يحكم الشعب، أو أن كرسي الحكم متاح لكل من هب ودب ممن يحمل صفة مواطن، وحتى في الغرب حيث مستوى التعليم والثقافة والمعيشة مرتفع، هناك من يشكك في قدرة الشعب على الحكم، فكيف الحال في مجتمعاتنا حيث الجهل والأمية والتخلف والسعي المحموم للمواطن وراء رغيف الخبز، أيضاً حتى نربط الموضوع بالإشكال الأساس وهو أن المواطن لا يريد من الديمقراطية أن يصبح حاكماً، بل يريد منها أن تؤمن له متطلبات الحياة الكريمة سواء شارك في الحكم أم لا.

إن الانطلاقة التي بدأناها مع مفهوم الديمقراطية وما جاء به نقاد الديمقراطية، يبين لنا بأن حمولة هذا المفهوم قد ابتعدت عما كانت تكنزه عند انطلاق التفكير بالديمقراطية والعمل بها. ومع ذلك حتى مقاربة مفهوم الديمقراطية لغوياً قد نال منه الزمن وحوّر عن أصله الأول، فلا "الشعب" هو الشعب، ولا "ممارسو الحكم" هم ممارسو الحكم، بل حتى مفهومي الحكم والسلطة هما اليوم أكثر تعقيداً مما كان عليه الأمر عندما وجد مفهوم الديمقراطية.

وتبعاً للتحولات التي عرفتها الديمقراطية فكراً وممارسة، فقد فقدت كثيراً من بريقها، بل وحتى من مضمونها، فسلطة الشعب لم تعد في عصرنا تعني أن يعتلي الشعب عرش الأمير، بل تعني كما قال كلود لوفور (Claude Lefort) إنه لم يعد ثمة عرش. السلطة الشعبية تعني أن يكون بوسع العدد الأكبر من المواطنين أن يعيشوا بحرية، أي أن يبنوا حياتهم الفردية بأن يجمعوا بين ما هم عليه وما هم ساعون إلى تحقيقه، بأن يقاوموا السلطة باسم الحرية وباسم الوفاء للموروث الثقافي في آن معاً. النظام الديمقراطي هو صيغة الحياة السياسية التي تزود العدد الأكبر بأكبر قسط من الحرية.[1]

هذا جانب مما كنا نود إثارته حول دلالة المفهوم لكي ننتقل للحديث عن ما حققته الديمقراطية عبر التجارب العديدة التي ساهمت في إرساء قواعد وأسس الديمقراطية، فمن بين هذه الأسس ما بلورته الديمقراطية من مؤسسات. هذه المؤسسات تباينت ما بين تلك الخاصة بالمجتمع السياسي "السلطة وما يرتبط بها" وتلك الخاصة بالمجتمع المدني- على اعتبار أن غياب الديمقراطية يَحول إحالة شبه مطلقة دون نشأة مؤسسات المجتمع المدني-، ولكن يجب الإشارة إلى كون هذه المؤسسات تطلبت ثقافة سياسية معينة تسمح

1 – آلان تورين، مرجع سابق، ص: 21.

باستيعاب دلالاتها ووظائفها، وهو ما تحقق إلى حد كبير في الأنظمة الغربية حيث أن هذه المؤسسات واكب قيامها أو سبقها فكر سياسي معين- ليبرالي- يبشر لهذه المؤسسات ويؤطرها.

ثقافة الديمقراطية لا تقل أهمية عن المؤسسات الديمقراطية[1]

الديمقراطية لا تقوم فقط على القوانين والمؤسسات، بل تقوم قبل كل شيء على ثقافة سياسية، والتي لا يمكن أن تنشأ ما لم يكن هناك فهم وإدراك للمجتمع السياسي بما هو تركيبة مؤسساتية ترمي بالدرجة الأولى إلى التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد الاجتماعية[2]. كل ذلك بما يحقق أفضل مستوى معيشي للإنسان، لأن الديمقراطية ليست هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لهدف أسمى وهو الحياة الكريمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

إن الانسجام بين الثقافة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية من الأهمية بمكان، ذلك لأن العكس يُحدث نتائج سلبية تهدد الديمقراطية، وفي حالات أخرى النظام الاجتماعي ككل، فالمؤسسات الديمقراطية بما هي وعاء يقوم بوظائف متعددة من تمثيل وتأطير ودمج وتنمية وتنشئة... يتطلب بالمقابل وجود ثقافة تسمح باستيعاب هذه الوظائف وعدم التصادم معها. مجرد وجود انتخابات ورجال منتخبون ومؤسسات شبيهة بالدول الديمقراطية لا يعني وجود ديمقراطية. إن الديمقراطية ممارسة وثقافة، وأحياناً

1- إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق، منشورات الزمن، الرباط، 2001.

2- آلان تورين، مرجع سابق، ص: 24.

يكون حاكم "ديمقراطي"- وصل عن طريق انتخابات- أكثر فساداً وسوءاً من طاغية مستبد. الانتخابات، وخصوصاً في دول العالم الثالث، تتحول أحياناً إلى آلية لإضفاء الشرعية والمشروعية على حكم الاستبداد.

الديمقراطية كفضاء لحماية التنوع وحقوق الأقليات

لقد مكنت المؤسسات الديمقراطية بعد نضجها من تحقيق أعلى هدف من الديمقراطية وهو تحقيق الوحدة في ظل الاختلاف، فمن المعلوم أن الاختلاف بمختلف أشكاله سمة مجتمعية لا يمكن القفز عنها بأي وسيلة أو ذريعة سواء قومية أو وطنية أو إيديولوجية، بل حتى دينية "اختلاف أئمتي رحمة" كما يقول الرسول عليه الصلاة والسلام، فالتباين العرقي والثقافي والاقتصادي أمر مسلم به في كل مجتمع، وهو سنة من سنن الخلق، لكن الفرق الكامن بين هذا المجتمع وذاك هو قدرة مؤسساته على تحقيق الانصهار والتعايش والتساكن بين مختلف تلك المكونات.

عملت الديمقراطية على احترام التنوع المجتمعي من خلال قيامها على أسس شاملة، وبذلك أصبحت حقوق الأقليات مصانة بحكم قواعد الديمقراطية. فالثقافة الديمقراطية سعت دائماً إلى حماية التنوع من خلال زرع قيم في المجتمع تسلم بحق الاختلاف والتنوع، وتجعل منه أساس الاغتناء الثقافي والحضاري، فالثقافة الديمقراطية تتحدد وتُعرَّف بما هي جهد مبذول في سبيل الجمع بين الوحدة والتنوع، بين الحرية والتوحيد، لذلك تُعَرَّف باعتبارها توفيقاً ودمجاً بين عدد من القواعد المؤسساتية المشتركة وبين تنوع المصالح والثقافات، ففي الديمقراطية لا تعارض بين سلطة الأكثرية وحقوق الأقليات: فلا وجود للديمقراطية إلا باحترام كل منهما للأخرى. فالديمقراطية هي النظام الذي تعترف

الأكثرية فيه بحقوق الأقليات[1]، أي أن الديمقراطية لا تقوم على مبدأ الإقصاء، بل التعايش والتساكن، ولكن في المقابل على الأقلية القبول بالسياسة التي ترسمها حكومة الأكثرية.

كما أن الديمقراطية بما هي ضمانة لحق الاختلاف والتنوع، فإن النظام الديمقراطي يقاس بقدرته على استيعاب مختلف المكونات. والقدرة الاستيعابية للنظام الديمقراطي يمارسها عبر المؤسسات المتوفرة، وعبر روح الديمقراطية المتفشية في الثقافة السياسية الديمقراطية، فضلاً عن أن هذه المؤسسات لا تبقى جامدة إلى الأبد، بل إنها تتغير كمّاً ونوعاً، فبفعل التغيرات الناتجة عن العصرنة والتحديث المتسارعين يترتب صعود فئات جديدة تطالب بحقها في السلطة- السلطة بمفهومها الواسع-، فلِكي يكون النظام الديمقراطي فاعلاً عليه إما أن يزيد في القدرة الاستيعابية للمؤسسات الموجودة أو يعمل على إنشاء مؤسسات جديدة إضافية لصهر ودمج الفئات الجديدة الناتجة عن التحديث والعصرنة، دمجها وتمكينها من المشاركة في السلطة إن أرادت.

الديمقراطية إذاً هي مجموعة مؤسسات تصهر التنوع والاختلاف بفعل سيادة ثقافة ديمقراطية تساعد على تقبل المؤسسات وفهمها وعلى التعايش والاقتناع بحق الآخر في الوجود. أيضاً الديمقراطية ليست فقط نقيض الاستبداد، بل هي أيضاً نقيض الطائفية، فاللجوء إلى هذه الأخيرة يقضي على الديمقراطية كلما أدى هذا اللجوء باسم ثقافة ما إلى تعزيز سلطة سياسية لا تعبر عن إرادة الأغلبية، وبالتالي كلما أدى إلى القضاء على استقلالية النظام السياسي، وإلى فرض علاقة مباشرة بين سلطة وثقافة[2].

1- المرجع نفسه، ص: 25.

1- المرجع نفسه، ص: 26.

لا غرو إذاً أن الديمقراطية بما هي نتاج بيئة وأرضية ومحيط معين تنطبع بطبائع تلك البيئة والأرضية أو ذاك المحيط. إنها ليست مجرد نظام سياسي، بل واجتماعي أيضاً، وعليه فلا يمكن أن نبقى عند الحديث عن الديمقراطية أسرى تجارب ديمقراطية معينة في مجتمعات معينة؛ فخصوصية كل مجتمع تجعل نظام الحكم متبايناً بشكل ما عن أي نظام حكم في مجتمع آخر، فإذا كانت الثورات- السياسية والاجتماعية والدينية والصناعية- المتعاقبة التي عرفتها أوروبا الغربية منذ قرون قد أفرزت نظام الحكم السائد بها حالياً، فإنه بالمقابل هناك مجتمعات أخرى لم تعرف المسار نفسه، ولم تختمر بها ثقافة ديمقراطية تنسجم مع الحكم الديمقراطي. إن تلك المجتمعات تسود بها بنيات وعلاقات من طينة أخرى، وهي مترسخة متجذرة [1].

إن انتقال هذه المجتمعات نحو الديمقراطية كنظام حكم بمؤسساته العصرية قد واجه صعوبات متعددة عصفت بحلم الانتقال الديمقراطي عند العديد منها، ولعل السبب، كما أوضحته مختلف التجارب، يعود إلى بنية المجتمع من جهة وإلى الكيفية التي جرت بها

لقد أبانت التجربة الديمقراطية اللبنانية عن استحالة تعايش الديمقراطية والطائفية، فهذه الأخيرة تعمل على تسبيق الانتماء للطائفة على الانتماء للوطن بينما الديمقراطية تعطي الأولوية للانتماء للوطن. وعدم حسم المشكلة الطائفية كان وراء الحرب الأهلية التي توقفت معاركها ولم يتم القضاء على أسبابها، أيضاً الانتخابات التي جرت في العراق بداية العام 2010 كما هو الأمر للانتخابات السابقة لها ،لم تحل المشاكل السياسية والاقتصادية لهذا البلد، ولم تضع حداً للحرب الأهلية والعنف، بل زادت هذه الأمور حدة بعد الانتخابات.

1 – آلان تورين في كتابه المشار إليه يعتبر أن اقتصاد السوق والعلمانية من مبادئ الديمقراطية ودونهم لن يكتب للديمقراطية النجاح، وهذا يطرح سؤالاً حول قدرة المجتمعات العربية الإسلامية على نهج الديمقراطية مع عدم توفر هذين الشرطين بالشكل الكافي.

عملية الانتقال نحو الديمقراطية من جهة أخرى. فقد لاحظنا إقحام مؤسسات عصرية تزاحم المؤسسات التقليدية وتحاول إقصاءها دون تهيئة الأرضية الملائمة لتقبل هذا الدخيل على بنيات النظام، كما أن هذا الانتقال تم من فوق، أي من قبل النخبة الماسكة بزمام السلطة، والتي إما أنها تلقت في الغالب تكويناً مكّنها من الاقتناع بالثقافة التي أطرت تلك المؤسسات العصرية دون أن يتم نقل تلك الثقافة إلى باقي الشرائح الاجتماعية فوقع بالتالي تنافر بين الثقافة السائدة والمؤسسات الحديثة وما تتطلبه من ممارسات واستحقاقات، وإما أن هذه النخبة لا تؤمن بالضرورة بالديمقراطية وإنما ضغوط خارجية فرضت عليها الأخذ بالنهج الديمقراطي، فاصطنعت مؤسسات تشبه ما يوجد في الدول الديمقراطية، ولكن مفرغة المضمون- كبعض الأنظمة العربية منها مصر وتونس والأردن والعراق-.

إلا أن هناك نماذج مغايرة تمكنت من إحداث تعديلات جوهرية وعميقة على نظامها السياسي من خلال استيراد نماذج حكم غربية باعتبارها ديمقراطية، ولكنها في الوقت نفسه تبعتها أو واكبتها عملية تثقيف مجتمعي لاستيعاب هذا الوافد الجديد مع حفاظ النظام القائم على أهم دعائمه وخصوصياته، فتم التعايش بالتالي بين المحلي والوافد دون حدوث أي ارتجاج في السير العادي للنظام. كما أن العملية في هذه النماذج تمت "خطوة.. خطوة"، أي دون تسرع أو اندفاع مفرط، بل كانت العملية الديمقراطية على أساس ورش بناء يقتضي وجود أساس وأعمدة صلبة وتوازن وتناسق كي لا يختل البناء ويتساقط ويتلاشى نهائياً- كاليابان وماليزيا والهند والمغرب-.

المطلب الثاني: الديمقراطية مكتسبات عبر نضالات ذات خصوصية وطنية

إن اعتماد هذه المجتمعات للديمقراطية كنظام حكم لم يجعلها تنساق وراء فكرة الأنموذج الجاهز، بل أبانت تجاربها على أن الديمقراطية تتكيف حسب خصوصية كل مجتمع، فلا وجود لأنموذج حكم ديمقراطي قابل للاستعمال في كل المجتمعات، وهذا ما يجعل التباين قائماً حتى بين مجموعة من الأنظمة الغربية رغم أنه لا يجادل أحد في الطبيعة الديمقراطية لمؤسساتها. ولكن طبيعة وتاريخ ومكونات كل مجتمع فرضت نظام حكم يختلف عن أنظمة الحكم الأخرى.

من هنا يمكن القول إن الديمقراطية لا تقبل في عملية بنائها الاندفاع المفرط، بل هي عملية بناء متواصلة تقوم على أساس الحلول الوسط، فالديمقراطية كانت دائماً حركة إصلاحية في بدايتها، تقوم على مراكمة الإنجازات، ولكنها تؤدي في النهاية إلى ثورة مجتمعية. هذا واقع الدول الغربية واليابان، فهذه الأخيرة في نظرنا أكثر الدول ثورية نظراً لما حققته الديمقراطية في هذه المجتمعات من مكاسب على شتى الأصعدة مكنتها من أن تتبوأ موقعاً ضمن الدول المتقدمة والمتطورة، في حين أن الأنظمة التي تصف نفسها بأنها ثورية بدأت ثورية وانتهت محافظة ورجعية لأنها جعلت شعوبها في أدنى درجات التطور وأعلى درجات التخلف.

إن غياب الأنموذج- المثال- في الحكم الديمقراطي يمنح للمجتمع إمكانية المحافظة على مقوماته الأساس من مؤسسات وثقافات وعادات وتقاليد وأعراف وتاريخ، وفي الوقت نفسه إقامة وإرساء آليات ديمقراطية تسمح بالتنوع في ظل الوحدة، وتمنح لأكبر عدد ممكن من المواطنين حق تسيير الشؤون العامة وتحديد الاختيارات الكبرى، مع ضمان حقوق الأقليات وعدم تهميشها.

لا مندوحة إذاً من الاعتراف بأن تباين المجتمعات وحرصها على عدم فقدان هويتها وخصوصيتها، وفي الوقت نفسه إقامة نظام ديمقراطي لا يتجاهل تلك الهوية وتلك الخصوصية، يجعلنا أمام تعددية في الأنظمة الديمقراطية يساوي عددها عدد من آمن بها "تتعدد الديمقراطيات بتعدد الديمقراطيين". هذه الحقيقة لمسها المختصون بالحياة السياسية والثقافية لدول العالم الثالث وما تشهده هذه الدول من عملية تنمية سياسية، ومن هؤلاء المدير العام السابق لليونسكو فريدريكو مايور الذي قال بوجود مداخل متعددة للديمقراطية لا مدخل واحد، وهي النتيجة التي استقاها من خلال احتكاكه المباشر وتمعنه بالتجارب الديمقراطية في دول العالم الثالث، والفشل الذريع الذي مُنيت به تجارب ديمقراطية حاولت أن تكون نسخة طبق الأصل من الأنموذج الغربي.

فالقول إن العالم الحر- أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان- عريقة في الديمقراطية مع تباين طبيعية كل نظام سيجعلنا نتساءل عن ماهية العناصر التي توجد بين مختلف تلك الأنظمة وتمنحها صفة الديمقراطية. إن ما يميز تلك الأنظمة هو اعتراف مؤسساتها بالحرية الفردية والجماعية، والحرية الفردية والجماعية لا قِبل لها بالوجود ما لم يكن العدد الأكبر قادراً على المشاركة في إيجاد المؤسسات المجتمعية وفي تغييرها[1].

إذا كان المشترك الذي يوجد بين مختلف الأنظمة الديمقراطية العريقة هو أن الحكام ينتخبون عن طريق الشعب، والشعب يمارس دور الرقابة عليهم، ويمكنه تغييرهم إن أخلوا بالتزاماتهم، فإن هذا الأساس يمكن تكييفه حسب خصوصية كل مجتمع سواء من حيث قواعد الانتخاب أو من حيث إمكانيات المراقبة والمحاسبة أو من حيث توزيع السلطة والعلاقة بينها، إلا أن القواعد التي يتم بها تكييف هذا الأساس تشكل ثوابت أو

1- المرجع نفسه، ص 30.

مرجعية متفقاً عليها من قبل كل الفرقاء، ونعني بهذه الثوابت أو المرجعة نظام الحكم؛ ملكي أو جمهوري، خاضع لمبادئ الليبرالية أو الاشتراكية، نظام حزبي ثنائي أو تعددي.. هذه تشكل ثوابت أساسية لا تكون محل نقاش أو مساومة، في حيث تبقى هناك ثوابت تأتي في الدرجة الثانية بعد الثوابت التي رأينا، وهي تتشكل غالباً من الاختيارات الكبرى التي يتم التوافق أو التراضي حولها بين مختلف الفرقاء، والتي يمكن أن تخضع لتعديلات ظرفية أو اضطرارية.

الديمقراطية وضغوط الاستحقاقات الخارجية

إن أي مسٍّ بمقومات وبثوابت النظام القائم على أسس ديمقراطية يتم بطرق غير ديمقراطية، ينزع عنه الصفة الديمقراطية، وإن أي عمل يتم خارج تلك الثوابت يكون عملاً خارج الشرعية، وبالتالي يهدد النظام بالاختلال وعدم الاستمرارية، وهو ما لا يتلاءم مع طبيعة النظام الديمقراطي، لأن الديمقراطية تتوفر على آليات لتصحيح أخطائها وتطوير ذاتها، وما جرى في النمسا في انتخابات- فبراير 2000- يعدّ مؤشراً على ما سبق قوله.[1]

ما عرفته النمسا في العام 2002، وفلسطين في العام 2006، ثم ما سمي بالسياسة الأمريكية لبناء الشرق الأوسط الكبير يعد مؤشراً على تحولات تعرفها الديمقراطية مفهوماً وممارسة يجب أن لا يخطئها أحد، وخصوصاً في الدول المزمعة الأخذ بنهج الديمقراطية. إنه مؤشر يحتاج إلى مقاربة جديدة للديمقراطية تأخذ بعين الاعتبار ما كان

1- إبراهيم أبراش، أحداث النمسا، نحو مقاربة جديدة للديمقراطية، جريدة الاتحاد الاشتراكي، الرباط، 23/ 2/ 2000.

obeikandi.com

غير وارد كمُكوّن من مكونات الديمقراطية، وهو البعد الدولي، أو العالم الخارجي كمحدد في رسم السياسات الوطنية.

فما حدث في النمسا بداية العام 2002، هو أن الشعب النمساوي، وفي إطار ممارسته لحقه في حكم نفسه حسب آليات الممارسة الديمقراطية الغربية الأصلية أعطى نسبة 27٪ من الأصوات لحزب الحرية اليميني بزعامة يورغ هايدر، ما جعل لا خيار أمام مستشار النمسا من إعطاء الضوء الأخضر لتشكيل حكومة ائتلافية يشارك فيها حزب الحرية حسب مقتضيات الدستور، ولكن الصهيونية العالمية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تحركوا بقوة مهددين باتخاذ عقوبات ضد النمسا إذ ما شارك حزب الحرية في الحكومة، وبالفعل نفذت العقوبات بعد قيام الحكومة الائتلافي، وتم لاحقاً إسقاط حكومة يورغ هايدر.

القراءة العابرة والمبنية على موقف مسبق من إسرائيل والغرب، سيفسر الأمر بأنه شكل من أشكال السيطرة والتأثير الصهيوني على سياسات الدول من حيث محاولة الصهيونية العالمية اعتبار معاداة السامية شرطاً نافياً للديمقراطية ومتناقضاً معها. هذا التفسير صحيح ولا شك، ولكنه نسبيّ، لأنه من المعروف أن ليورغ هايدر مواقف وتصريحات وطنية متطرفة، ومن يتطرف وطنياً يصاب أحياناً بمرض معادة الأجانب بشكل عام، ما يجعله يلتقي في بعض الأمور مع طروحات النازية، كما أن هايدر وحزبه لا يخفيان الاستياء من الممارسات الصهيونية، ومواصلة إسرائيل ابتزاز النمسا وأوروبا بذريعة التكفير عما فعله هتلر باليهود. إلا أن هذه القراءة للحدث تبقى ناقصة ولا تفسر الأمر بالشكل الذي يضعه في سياق التحولات العالمية لما بعد الثنائية القطبية، واستحقاقات العولمة الثقافية، وتحديداً في سياق التحولات التي بدأت تطرأ على الديمقراطية فكراً وممارسة.

الأمر نفسه حدث في مناطق السلطة، فضمن استحقاقات اتفاقية أوسلو تمت الدعوة لإجراء انتخابات في مناطق السلطة، وبالفعل جرت انتخابات رئاسية وبرلمانية في العام 1996 بإشراف مراقبين دوليين وتحت متابعة دقيقة من الولايات المتحدة، وحصل ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية على أغلبية الأصوات، وبارك العالم هذه الانتخابات وتعاملت الولايات المتحدة مع الرئيس (أبو عمار) كرئيس منتخب، وتم استقباله على هذا الأساس في البيت الأبيض أربع عشرة مرة، ولكن عندما رفض أبو عمار الخضوع للشروط الأمريكية والإسرائيلية للتسوية، تمت محاصرته وعزله، ورفضت الولايات المتحدة التعامل معه، بل شككت في شرعيته السياسية، وتكرر الأمر بعد انتخابات يناير 2006 حيث فازت حركة حماس بأغلبية أهلتها لتشكيل حكومة، إلا أن العالم قاطعها لأنها في نظره لا تعترف بالشرعية الدولية وباتفاقات سلام وقعتها السلطة الفلسطينية، كما تم اتهامها بالإرهاب. هذا يطرح تساؤلات حول مصداقية الولايات المتحدة والغرب عندما يتحدثون عن الديمقراطية، وتساؤلات حول دور العوامل الخارجية في التحولات والممارسة الديمقراطية الداخلية.

لقرونٍ والديمقراطية فكراً وممارسة تُعرف وتُمارس كنظام حكم يقوم بمقتضاه المحكومون- الشعب- باختيار الحكام بحرية، وعلى الرغم من كل ما عرفته الديمقراطية فكراً وممارسة من تنقيحات وتطورات، ومن بعض الخصوصيات حسب ظروف المكان والزمان، إلا أنها بقيت أمينة على جوهرها، تجسد إرادة الأمة، وإرادة الأمة تتموقع سياسياً ونظامياً عندما يختار الشعب حكامه بحرية دون أي تدخل أو ضغط. والحرية المتضمنة في الديمقراطية ليست فقط حرية المواطنين كأفراد في اختيار الحكام وفي مراقبتهم ومحاسبتهم، بل تعني أيضاً حرية الأمة بكاملها في اختيار حكامها ونظامها السياسي، وهذه الحرية

الأخيرة نصت عليها المواثيق الدولية التي اعتبرتها ركناً أساساً من أركان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

لا شك أن مبدأ الحرية المتضمن في الديمقراطية لا يعني الحرية المطلقة التي هي رديف لشريعة الغاب أو الفوضى، بل هي الحرية التي تقوم على ثوابت وأسس، وهي المرجعية التي منها تُستمد الحرية وتُمارس، ومنها تسن القوانين وتقام المؤسسات، إلا أن هذه الثوابت أو المرجعيات يضعها الشعب من خلال مؤسساته ودساتيره ويغيرها متى تقتضي الضرورة، وتأسيس المرجعيات ومراجعتها أو تعديلها يتم أيضاً بالطرق الديمقراطية.

عبر تاريخ الديمقراطية كنظام حكم، كانت المحددات الوطنية الموجه الوحيد في رسم حدود وتخوم ومكونات الديمقراطية، وكان أي تدخل خارجي أو ضغط للتأثير على حرية الشعب في اختيار حكامه يعد تدخلاً خارجياً يستحق الإدانة والشجب.

لا غرو إذاً أن الغرب كان لعقود وهو يتعايش مع نظم غير ديمقراطية؛ شيوعية كانت أو عسكرية أو دكتاتورية، حيث كان يعتبر طبيعة نظام الحكم هو شأن داخلي لكل دولة وأمر من أمور السيادة، وذروة ما كان يفعله هو التحرك محتجاً إذا حدث ما يعتبره انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، وحتى في هذه الحالة كانت المصالح تلعب دوراً في تحديد مفهوم الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان.

لا شك أن الدول الغربية حاولت منذ بداية الحرب الباردة، وظهور فكرة الوحدة الأوروبية ومباشرة صيرورتها واقعاً، أن توجد معايير أو قيم مشتركة ما بين القوى السياسية التي تتقاسم فضاء التنظير والممارسة السياسية. حدث هذا على مستوى البلد الواحد، في ألمانيا الغربية في منتصف الخمسينيات، وفي الولايات المتحدة في العهد

المكارثي[1]، حيث تم حظر أو التضييق على الأحزاب الشيوعية واليسارية المتطرفة باسم الحفاظ على قيم المجتمع الليبرالي، كما حدث على مستوى دول الحلف الأطلسي كمجموعة عندما تكتلت دول الحلف لمواجهة ما سمته أممية الإرهاب وخطر المد الشيوعي المهدد للديمقراطيات الغربية أو العالم الحر، إلا أن هذه السياسات كانت محدودة وتجد كثيراً من التحديات.

الديمقراطية والعولمة: أية علاقة؟

لم يكن سقوط نظام الثنائية القطبية مجرد سقوط لقوة الاتحاد السوفييتي العسكرية التي كانت تواجه قوة حلف الأطلسي، بل كان أيضاً سقوطاً لخطوط دفاعية ومقاومات ذات طبيعة فكرية وسياسية وقانونية كانت تحُول دون أن تصبح الديمقراطية بأنموذجها الغربي نظاماً عالمياً. لقد شرَّعَ سقوط المعسكر الاشتراكي وتوابعه الباب نحو العولمة بكل أبعادها بما فيها الثقافية والسياسية، وكان نشر الديمقراطية بثوابتها الغربية على رأس أولويات الثقافة المعولمة. مؤشرات عولمة الديمقراطية الغربية كثيرة؛ منها تزايد حالات التدخل الإنساني، واستعمال المؤسسات المالية الدولية كأداة ترهيب وترغيب الدول لفرض قيم الغرب السياسية والاقتصادية، وحصار ومعاقبة الدول التي ترى الدول الغربية

[1]- المكارثية نزعة تقوم على اتهام الآخرين ومعاداتهم بسبب ميولهم الثقافية والسياسية، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى جوزيف مكارثي (1908-1967) وهو سناتور جمهوري عن ولاية وِسْكونْسِن الأميركية. ادّعى في العام 1950، وعندما كانت الحرب الباردة على أشدها، أن أشخاصاً في وزارة الخارجية الأمريكية وفي الأوساط المهمة يتعاطفون مع الشيوعية، وقاد حملة قوية ضد هؤلاء الشيوعيين المفترضين أثارت البلبلة في المجتمع الأمريكي، وقد وصلت الاتهامات إلى الرئيس آزينهاور نفسه.

وخصوصاً الولايات المتحدة أنها تخرج عن قواعد الممارسة الديمقراطية، وكذا استعمال الثورة التقنية والمعلوماتية كالفضائيات والإنترنت.

انتصار الغرب- نصر دون حرب- على المعسكر الاشتراكي أعطاه الحق لأن يصوغ قِيماً وثوابت لديمقراطية أرادها أن تسود العالم، قيماً وثوابت تنبع من قيم الغرب ذاته وما يتفق مع مصالحه، كما أن هذا الانتصار أعطاه الحق بالتدخل إذا ما حاد نظام ما عن هذه الثوابت حتى وإن كان نظاماً ديمقراطياً بالمفهوم "التقليدي"- ونحن هنا نقصد بالتقليدي ما قبل انهيار المعسكر الاشتراكي- أي حتى وإن كان الشعب هو الذي انتخب حكامه. هكذا أصبحت العولمة الثقافية- القيم الديمقراطية العالمية- من ثوابت الديمقراطية، وإذا ما انتخب الناس بطرائق الديمقراطية أناساً من خارج هذه الثقافة، فالأولوية وبالتالي الغلبة يجب أن تكون لثوابت ديمقراطية/ العولمة على ديمقراطية/ إرادة الأمة، الأمر نفسه مع المفاهيم الغربية الأخرى، مثل معاداة السامية، وحقوق الإنسان، والإرهاب. كل هذه المفاهيم أصبحت لها صياغات ودلالات غربية تشكل جزءاً من ثوابت الديمقراطية، وانتهاكها يعطي للغرب، وخصوصاً زعيمة النظام الدولي الجديد، الحق بالتدخل.

هناك مؤشرات على صيرورة المحددات الخارجية مكوناً من مكونات الديمقراطية أو صيرورة الاعتبارات الخارجية عامل ضغط على التحولات الديمقراطية وخصوصاً في دول الجنوب، فالديمقراطية لم تعد مجرد نظام حكم، مبدأه إرادة الأمة وحق المحكومين باختيار حكامهم، بل أصبحت نظاماً كونياً يتطلب تكيّفه مع المحيط الدولي، لا يعني ذلك التسليم بالتدخل الخارجي ، بلي يعني تحديات غير مسبوقة باتت تواجه بناء ديمقراطية حقيقية تعبر عن إرادة الأمة.

هل يمكن للعنف أن يكون مدخلاً للانتقال الديمقراطي؟

هناك إشكال يُطرح في بعض الحالات التحولَ الديمقراطي، وهو: ألا يمكن للعنف الشعبي أن يكون الحاضنة التي منها ينطلق المسلسل الديمقراطي، وبالتالي سيكون جزءاً من النظرية الديمقراطية؟ بمعنى إذا كان النظام القائم لا يؤمن بالديمقراطية، ويمنع كل تحول ديمقراطي، ويقاوم كل تغيير، ألا تصبح عملية إسقاط النظام القائم بالعنف الشعبي والمسلح، أو عن طريق الانقلاب أمراً لا مندوحة عنه؟ وبالتالي يصبح العنف الشعبي أو الثورة مدخلاً للديمقراطية؟ لا توجد إجابة قاطعة في الموضوع، ولا تسعفنا التجارب التاريخية كثيراً في تأكيد وجود تلازم بين النهجين، ذلك أن الثورات التي عرفتها المجتمعات الغربية كالثورة الفرنسية والثورة الإنجليزية والثورة الأمريكية لم تكن على الدرجة نفسها في فتحها الأبواب أمام التحول الديمقراطي، وإن كانت بشكل عام خدمت الديمقراطية ولو بعد حين بما جاءت به من قيم المساواة والحرية، بل يمكننا القول إن هذه الثورات وكل أشكال العصيان والإضرابات العمالية هي جزء من بناء صرح الديمقراطية ما دامت تعبر عن مطالب شريحة واسعة من الناس ولا تتناقض في مبادئها وأهدافها مع الديمقراطية. ومع أن البرتغال واليونان مثلاً سابقتان في انتقال ديمقراطي عن طريق الانقلابات العسكرية حيث تم الانتقال نحو الديمقراطية على أثر انقلاب العسكر في العام 1974 إلا أن النظرية الديمقراطية التقليدية لا تؤمن إلا بالعمل السلمي، وتقصي العنف من مجال اهتماماتها.

ولكن الموضوع يثار بالنسبة لدول العالم الثالث؛ فهذه المجتمعات لم تعرف تطوراً طبيعياً، وتحديث المجتمع يواجَه أحياناً بمعوقات تفرض عملاً عنيفاً لإزالتها، ومن هنا نلمس تعدد الثورات والانقلابات وأعمال العنف السياسي التي كثيراً ما تأخذ طابعاً قبلياً

أو دينياً، وكلها تزعم أنها تقوم باسم الشعب ولمصلحته؟ وعليه يمكن القول إن من الممكن أن تكون الثورة أو الانقلاب العسكري مدخلاً للديمقراطية إذا كان قادة الثورة أو الانقلاب يؤمنون بها، ومستعدين للتخلي عن الحكم بعد إسقاط النظام السابق المرفوض شعبياً. ولكن شرط الاعتراف بالثورة كمدخل للتحول الديمقراطي، أن تكون ثورة وطنية وليس مجرد انقلاب مدعوم بقوى خارجية، وأمامنا أنموذجا أفغانستان ثم العراق، حيث بررت الولايات المتحدة حربها في هذين البلدين، بمحاربة الإرهاب والقضاء على أنظمة مستبدة وغير ديمقراطية، وأن هدفها هو إقامة أنظمة ديمقراطية، ووجدت الولايات المتحدة دعماً من قوى المعارضة في هذين البلدين الذين برروا مساندتهم للحرب ضد بلدانهم، بأن الحرب هي الطريق الوحيد للقضاء على الاستبداد وإقامة الديمقراطية. ومع اندلاع الثورات في تونس، ومصر، ثم في ليبيا بداية العام 2011، أثيرت الأسئلة مجدداً حول قدرة الثورات على إحداث تحول نحو الديمقراطية، وحول جدية الغرب في هذا التحول بعد تبنّيه لهذه الثورات بل والتدخل العسكري المباشر في مجرياتها كما جرى في ليبيا. ولكن أثبتت الأيام أن أمريكا غير حريصة على مصلحة الشعوب وغير معنية بإقامة أنظمة ديمقراطية بقدر اهتمامها بمصالحها في المنطقة.

غياب أنموذج مثالي للحكم الديمقراطي وصعوبة إعطاء تعريف محدد ودقيق للديمقراطية وكذا لاعتبارها مجموعة من المبادئ والقواعد، يجعلنا نتوصل إلى خلاصة مفادها أن الديمقراطية ليست إلا أقل الأنظمة سوءاً (كما قال تشرشل)، وهذا ما يمكن فهمه من خلال المقارنة التي نقيمها مع الأنظمة النقيض، أي الأنظمة الاستبدادية والتسلطية الديكتاتورية، بل إن عملية تحديد مدلول النظم الديمقراطية قد يتم من خلال الأنظمة النقيض. فإذا كان الفكر السياسي قد ظل يبحث عن تصور شامل للديمقراطية

وأن هذا التصور قد اصطدم بواقع المجتمعات، فإن صعوبة التماثل بين النظرية الديمقراطية والتطبيق الديمقراطي يجعل هذا الأخير يبتعد عن أن يكون نظاماً مثالياً للحكم، ويبقى بالتالي أقل الأنظمة سوءاً كما رأينا، وهذا الأمر لا يقتصر على الديمقراطية فقط، بل يهم كل المثل والقيم السامية بما فيها الديانات، فما بين المثال والواقع فجوة، وهو أمر إيجابي لأن وجود هذه الفجوة يشعر الإنسان بوجود نقص، ما يجعله دائم العمل على ملء الفجوة وإتمام النقص وهو ما لا يحدث، وبالتالي تصبح الحياة سعياً متواصلاً نحو الكمال، وحيث أن الكمال لله وحده، فالحياة تبقى نضالاً متواصلاً إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

الديمقراطية والرخاء الاقتصادي

وقبل الانتقال إلى محطة أخرى من هذا البحث، لابد من إثارة موضوع لا يقل أهمية عما سبق، وهو أن كثيراً من المعجبين بالديمقراطية من شعوب العالم الثالث لم ينبهروا بها، لأنها مجرد نظام حكم سياسي يتيح من الحرية أكثر من غيره من الأنظمة. إن الإعجاب بالديمقراطية الغربية تداخل فيه السياسي مع الاقتصادي مع العلمي، وكثير من المعجبين بالديمقراطية الغربية لم يروا فيها الجانب السياسي فقط، بل رأوا أكثر من ذلك وأهم، وهو الرفاهية التي يعيشها الإنسان الغربي والمستوى الثقافي المرتفع، أو بمعنى آخر؛ أنهم لم ينبهروا بالنظرية، بل بما ينسب إليها من منجزات.

لقد اعتقد البعض أن الديمقراطية هي التي تجلب تلقائياً الرفاهية والثقافة والعلم والتحضر. ومما لا شك فيه أن من خصائص الديمقراطية في الغرب، ومما ساعد على نجاحها، هو أنها تصاحبت مع ثورات صناعية ودينية وعلمية، ما ولّد اعتقاداً بتلازم هذه

الأمور، فيما الواقع يقول إن الديمقراطية بما هي الوسيلة لإيصال الأفضل من الشعب لسدة الحكم قد تساعد على خلق شروط الإقلاع الاقتصادي وتحديث بنيات المجتمع، ولكن يجب تبديد الوهم بأنها البلسم الشافي الذي سيحل كل مشاكل التخلف بمجرد اتخاذ قرار التحول الديمقراطي. ومع ذلك، فإن الديمقراطية الحقيقية تؤدي إلى العدالة الاجتماعية وإلى ضمان حقوق الفئات الفقيرة، وخلق حالة من الاستقرار تمهد للإقلاع الاقتصادي.

لقد أظهرت حالات معاصرة أن الديمقراطية ليست مطلباً ملحاً عند بعض الشعوب، لا عند الحكام ولا عند المحكومين، وهذا يظهر في الدول الغنية النفطية مثلاً، فحالة الرفاهية التي تعيشها هذه المجتمعات جعلتها تقصي من سلم اهتمامها الديمقراطية وهموم المشاركة السياسية. من جهة أخرى أظهرت تجربة الصين أن التقدم العلمي والتكنولوجي يمكنه أن يتحقق بدون ديمقراطية. أما بالنسبة إلى علاقة العلمانية بالديمقراطية فلا نعتقد أن من الصحيح القول بتناقض الدين مع الديمقراطية، وما جرى في الغرب المسيحي خلال القرون الوسطى من تصادم عنيف ما بين الديني والدنيوي لا يعود إلى أن المسيحية كديانة كانت متناقضة مع النهضة والديمقراطية، بل الخلل كان في ممارسات لرجال دين فسّروا المسيحية بما يخدم مصالحهم كطبقة. وواقع الكيان الصهيوني اليوم يعطينا دليلاً على ما نذهب إليه؛ فهذا الكيان من أكثر أنظمة العالم أصولية وتوظيفاً للدين في الحياة السياسية، وهو الدولة الوحيدة التي تعطي جنسيتها على أساس الدين، ومع ذلك فاليهودية تتعايش مع تجربة ديمقراطية متميزة. واليابان تعطينا أنموذجاً لتجربة ديمقراطية كيّفت مبادئ الديمقراطية مع الثقافة اليابانية التقليدية، فالديمقراطية والتحديث لم يلغيا

الخصوصية الثقافية، وتعتبر التجربة التركية مع حزب العدالة والتنمية مثلاً حديثاً على إمكان التوفيق بين الديمقراطية والإسلام.

obeikandl.com

المبحث الثالث

الديمقراطية تجدد نفسها

كقانون عام، يوجد تفاوت ما بين الفكر والواقع، أو بين تصور الشيء وحقيقته المستمدة من الواقع أو تثبته الممارسة، وقياساً هناك تباين كبير بين تصور الديمقراطية وواقعها كممارسة. فقد وقَرَ بالعقل السياسي الشعبي، كما ثَبَتَ بالنص المدرسي والأدبي السياسي، بأن الديمقراطية Democracy تعني حكم الشعب أو حكم الأغلبية للأقلية. هذا هو الأصل اللغوي والتاريخي المستمَد من تجربة الحكم في دولة المدينة في أثينا حوالي القرن السادس قبل الميلاد.

هذا المعنى المثالي والأخلاقي -حكم الشعب- إضافة إلى ترافق الديمقراطية المعاصرة مع مجتمعات الحداثة والثورة الصناعية ومجتمعات الرفاهية، كان وراء توق كل الشعوب للديمقراطية معتقدة بأنها المُخلِّص مما هي فيه من تخلف وقهر، وكان وراء عدم قدرة الأنظمة على معارضة التوجهات الديمقراطية، وإلا ستبدو وكأنها ضد إرادة الشعب ومع استمرار حالة الفقر والتخلف وانسداد أفق التغيير.

المطلب الأول: من ديمقراطية الكم- كثرة عدد المشاركين- إلى ديمقراطية الكيف- فاعلية المشاركين.

داخل الديمقراطيات الغربية[1] يوجد نقاد يشككون بأن الشعب في الأنظمة الديمقراطية القائمة هو الذي يحكم، بل يقولون إنه ليس من الضروري أن يحكم الشعب لنكون أمام نظام الحكم الأصلح. سنتوقف قليلا عند نظرية النخبة وروادها فهؤلاء يرفضون بالمطلق مقولة حكم الشعب لنفسه ويقولون بأنه لا اليوم ولا عبر التاريخ كان الحكم للشعب أو للأغلبية بل كانت الأقلية أو النخبة هي التي تحكم،ولكنهم يقرون بأن النخب الحاكمة اليوم توظف الشعب للوصول للسلطة ولكنها تراعي مصالح الشعب وهي في السلطة [2].

جيوفاني سارتوري Giovanni Sarto في مؤلفه (نظرية ديمقراطية) Democratic Theory، ينتقد المفاهيم الكلاسيكية للديمقراطية التي تُضخِّم من أهمية ودور الشعب في الممارسة السياسية، وهو يرى أن الخطر على الديمقراطية لا يأتي من الدكتاتورية أو الأرستقراطية، بل من تدخُّل الشعب في عمل النخبة السياسية، وعرقلة قيامها بحقها الطبيعي في الحكم، وعليه، يطالب ببقاء السلطة السياسية بيد النخبة الحاكمة ما دامت تتوفر على عناصر الامتياز والتفوق الذي يعترف لها به الجميع[3]. ومن هنا يرى سارتوري

1- منذ أن وجدت الديمقراطية وجد نقادها، وهنا نذكر أن أثينا التي عرفت ولادة الديمقراطية عرفت أهم مفكريها وهو أفلاطون الذي كان من أهم نقاد الديمقراطية حيث وصفها بحكم الغوغاء، ومناصريها وخصوصاً السفسطائيين بتجار الكلام.

2- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان، 1999، ص:39 وما بعد.

3_ Sartori, G. Democratic Theory, 1962, P: 112

openkandil.com

أن دور النخبة في المجتمع يجب أن يكون كبح جماح الأغلبية، فترك العنان للشعب باسم الديمقراطية سيؤدي إلى الغوغائية التي تطيح بالاستقرار السياسي، وفي رأيه لا تعارض ما بين حكم النخبة والديمقراطية، فالديمقراطية في نظره هي: "عملية اتخاذ قرارات يستجيب فيها القادة لتفضيلات المقودين-المحكومين-"[1]. فالمهم بالنسبة له ولكل منظري النخبة ليس حكم الشعب، بل ضمان الاستقرار السياسي في المجتمع حتى تتمكن الدولة من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. كما استنتج أن الحديث عن دور الجماهير في المجتمعات الغربية المعاصرة هو مردّ خرافة، فالجماهير ليس لها دور سياسي ويجب أن لا يكون، وأقصى ما تقوم به هو كفالة عمل الآلية الانتخابية بفعالية، بل ذهب به الأمر إلى القول إن ما يهدد الديمقراطية هي الأغلبية التي تعرقل عمل الصفوة السياسية وتمنعها من القيام بممارسة حقها الطبيعي في الحكم، وعليه يطالب سارتوري ببقاء السلطة بيد النخبة الحاكمة المتوفرة على كل أسباب الامتياز المعترف بها من الجميع، حتى لو تمت التضحية بديمقراطية حكم الشعب، فالانتخابات ليست دائماً حكماً عادلاً، لأن هناك عوامل متعددة تؤثر على نزاهتها[2]. ولذا يقلِب سارتوري المعادلة، فالسلطة أو مركز القرار لا يتجه من أسفل إلى أعلى كما تقول الديمقراطية المثالية، بل من أعلى إلى أسفل: "إن الناخب العادي لا يقوم بفعل، بل برد فعل. إن التوصل للقرارات السياسية لا يتم من قبل الشعب

1_ Ibid, P: 119.

2- تظهر صحة هذا القول اليوم في الانتخابات التي تجري في دول العالم الثالث حيث يمكن للمواطن أن يبيع صوته مقابل رغيف خبز أو وعد بوظيفة، أو يشارك بالانتخابات، أو يستنكف عنها بسبب الخوف.

"السيد"، إنما تقدم هذه القرارات إليه إذ إن عملية تكوين الآراء لا تبدأ من الشعب، بل تمرر من خلاله".[1]

في السياق نفسه يرى كارل مانهيايم K. Mannheim أن وظيفة المواطن العادي تنحصر في قيامه باختيار الحكام، وليس من الضروري أن يشارك مباشرة في ممارسة السلطة.[2] مفكر آخر من المدرسة نفسها، ويعتبر من أشد المعارضين لفتح المجال أمام الشعب للمشاركة السياسية بلا ضوابط، إنه الاقتصادي وعالم الاجتماع جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter، ففي كتابه "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" وفي محاولة لإثارة النقاش حول أزمة النظام الرأسمالي، انتقد المفهوم الكلاسيكي للإرادة العامة الذي صاغه روسو، مشككاً بقدرة الشعب على إدارة الشؤون العامة للدولة، وهو يقترح بدلاً من ديمقراطية (حكم الشعب) ديمقراطية (حكم معتَمَد من الشعب) أو حكم (لصالح الشعب).

تحت عنوان (هل تستطيع الرأسمالية البقاء؟) يقول شومبيتر Schumpeter إن الديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها طريقة أو نمط من التنظيم تكفل الوصول إلى قرارات سياسية تشريعية وإدارية صائبة، أو هي تقنية للحكم أكثر فعالية من غيرها، وقد ركز اهتمامه على حصر حق المواطن السياسي في انتخاب القادة والحكام، والحق في النقاش، دون أن يصل الأمر إلى التدخل في الأمور السياسية التي أسندت إلى الحكام وحدهم، فالحكم على فعالية النظام السياسي الديمقراطي لا يقاس من خلال نسبة المشاركة الشعبية، بل من خلال وجود قيادة سياسية ناجحة وفعالة، وكأن شومبيتر يريد القول إن

1_ Sartori, G. _ Ibid, P: 120.

2_ Karl Mannheim. Essays on the sociology of culture 1992, Rout ledge, London, New York. P:38.

الديمقراطية كنظام حكم ليس غاية، بل وسيلة وهو كلام صحيح. وحددت شروط النظام الديمقراطي الناجح فيما يأتي:

1- جودة النخبة السياسية.

2- عدم توسيع المدى الفعال لقرار السياسيين أكثر من اللازم.

3- قدرة الحكومة على السيطرة وعلى توجيه الجهاز البيروقراطي وضمان فعاليته.

4- التعامل بروح سلمية وبمرونة ما بين النخب وبعضها البعض، ووضع حد لتدخلات الهيئة الناخبة في العمل السياسي بعد اختيارها للهيئة الحاكمة.

أما تعريفه للديمقراطية فهي: "اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب الأفراد من خلالها سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات".[1] في السياق نفسه يذهب أوستروغورسكي، ففي كتابه "الديمقراطية والأحزاب السياسية" يقول: "إن الوظيفة السياسية التي تضطلع بها الجماهير في ديمقراطية ما لا تقوم على حكمها لهذه الديمقراطية، بل الأرجح أنها لن تكون قادرة على ذلك على الإطلاق... فسواء كنا حيال ديمقراطية أو حيال أوثقراطية، فإن الحكم لن يكون إلا من قِبَل أقلية ضئيلة العدد، والميزة الطبيعية التي تختص بها السلطة مهما كان نوعها هي مركزيتها، شأنها في ذلك شأن قانون الجاذبية في النسق المجتمعي. لكن من الواجب الوقوف في وجه الأقلية الحاكمة، فوظيفة الجماهير في ديمقراطية ما لا تقوم على تولي الحكم، بل على تخويف الحكومات".[2]

---

[1]- Joseph Schumpeter ,Capitalism, Socialism and Democracy, 2nd ed (New York, 1947), chap .21 ,p.269

[2]- كما ورد في: ألان تورين: ما هي الديمقراطية: حكم الأكثرية أم ضمانات الأكثرية؟ ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، بيروت، 1995، ص:128.

كما نجد كاتباً معاصراً هو روبرت دال[1] – سبق الإشارة إليه– الذي يرى أن الحكم الأفضل هو حكم الأوصياء أو حكومة المؤهلين لأنهم أكثر قدرة على فهم مصالح المجتمع وتحسس احتياجاته وحل مشاكله، بينما الغالبية من الناس يجب أن تُستَثنى من حق ممارسة السلطة لأنها إما جاهلة بالمصلحة العامة وبالأمور الإستراتيجية (كالطاقة النووية مثلاً) أي أنها غير مؤهلة أو كفئة لممارسة الحكم، أو أنها منشغلة بهموم الحياة العادية وغير مكترثة بالأمور العامة والسياسية. ويتساءل روبرت دال: "من هم الأفضل تأهيلاً لتولي الحكم؟ هل تتم حماية مصالح الناس الاعتياديين من قِبَلهم شخصياً وعن طريق ما يتخذون من إجراءات خلال العملية الديمقراطية. أم من قِبَل مجموعة من القادة الأخيار القديرين الذين يتمتعون بقدر غير عادي من المعرفة والفضيلة؟"[2]، وهو يرى بأن ليس على الديمقراطية أن تقتل مواهب المتفوقين أو عدم إسناد الأمور المهمة للنخبة المتفوقة والمتخصصة فيها، حيث يقول: "إن للخبرة والمهارة أهمية بالغة في الواقع بحيث أن أنظمة حكمنا عرفت بكونها كيانات حكم تجمع بين الديمقراطية (حكم الشعب) والميرتوقراطية (حكم المؤهلين)".[3]

مما سبق، نلاحظ أن شروط نجاح الديمقراطية المعاصرة لم تعد تقاس بنسبة المشاركة السياسية أو بعدد الأحزاب القائمة أو بوجود انتخابات دورية حتى وإن كانت نزيهة، بل بالقدرة على خلق التوافق بين مكونات المجتمع وبعضها البعض من جهة وبين المجتمع والحاكم من جهة أخرى وبمدى فعالية مؤسسات النظام السياسي وخصوصاً مؤسسة

1_ Robert. A. Dahl, Democracy and its Critics, London, 1989.

2– المصدر نفسه، ص:100. ظهر الكتاب مترجماً تحت عنوان: الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، عمان، 1995.

3– المصدر نفسه، ص:101.

القيادة، ومن هنا فقد تعددت شروط قيام نظام ديمقراطي/ من مفكر إلى آخر والمشترك بينهم هو استبعاد فكرة المشاركة السياسية الشعبية الواسعة كعنصر إيجابي وحيد للقول بوجود ديمقراطية.

الموجة الثالثة للديمقراطية

منذ السبعينيات أخذ المفكرون يولون اهتماماً بالتحولات الديمقراطية في الأنظمة خارج إطار الديمقراطيات الغربية التي أنتجتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واتجهوا بأنظارهم لما يجري في النظم الدكتاتورية، فنجد المفكر الأمريكي صمويل هانتغتون (Samuel Huntington 2008 – 1927) يعالج خصوصيات الانتقال من النظم الدكتاتورية إلى الديمقراطية متجاوزاً بذلك الجدل الذي أثاره أنصار نظرية النخبة الذين ركزوا على ما اعتبروه أزمة الديمقراطية الغربية في المجتمعات الديمقراطية الغربية، ليولي اهتماماً لأزمة النظم الدكتاتورية التي بدأت تتفاقم وظهور ملامح تحول نحو الديمقراطية. فبعد أن تناول هانتغتون تاريخ الديمقراطية بدءاً من دولة المدينة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، قال إن العالم يشهد الموجة الثالثة للديمقراطية[1]، وهو بذلك يستحضر ما جري في العام 1974 في البرتغال ثم إسبانيا واليونان من انهيار لأنظمة الحكم العسكرتارية والدكتاتورية حيث يقول: "بدأت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم الحديث بعد خمس وعشرين دقيقة من منتصف ليلة الخميس 25

[1]– يرى هانتنجتون أن العالم مر بثلاث موجات للديمقراطية ما بعد مرحلة التأسيس في أثينا القديمة: المرحلة الأولى استمرت من 1828–1926، والمرحلة الثانية من 1943–1964، والمرحلة الثالثة بدأت العام 1974 إلى انهيار المعسكر الاشتراكي.

أبريل 1974 في لشبونه بالبرتغال"[1]، وهو يشير إلى الانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكم الديكتاتوري لمارشيلو كاتيانو،والملاحظ هنا أن هنتنغتون يرى أن الانقلاب العسكري يمكنه أن يكون مدخلا للديمقراطية.[2]

يرى هنتنغتون أن خمسة متغيرات لعبت دوراً في إحداث الموجة الثالثة للديمقراطية وهي:

1. تآكل شرعية النظم الشمولية.
2. النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي عرفته الستينيات.
3. التغيرات في دور وعقائد الكنيسة الكاثوليكية والدين بشكل عام.
4. المتغيرات الخارجية ومنها دعم حقوق الإنسان.
5. "كرات الثلج" أو التداعيات التي نتجت عن تطور وسائل الاتصال.[3]

---

[1] – صامويل هانتنجتون، ترجمة عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مركز ابن خلدون، 1993، ص:61.

[2] – سنناقش لاحقاً علاقة العنف المسلح بالانتقال الديمقراطي وإلى أي مدى يمكن اعتباره جزءاً من عملية التحول الديمقراطي وخصوصاً في العالم الثالث.

3 – المصدر نفسه، ص:107.

obeikandl.com

المطلب الثاني: الموجة الرابعة للديمقراطية والحكم الصالح

لأن المجتمعات والنظم السياسية لا تعرف السكون، بل هي في حالة تحول، سواء أكانت النظم موسومة بالديمقراطية أو النظم غير الديمقراطية، ولأن التحول نحو الديمقراطية في كل مرحلة يتأثر بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، فقد نعتَ بعض المفكرين التحولات الجديدة نحو الديمقراطية بالموجة الرابعة للديمقراطية، وهو إقرار بصحة ما ذهب إليه هنتنغتون من أن الديمقراطية تطرأ على المجتمعات على شكل موجات. ارتبط الحديث عن الموجة الرابعة ببعض الأسماء أهمها لاري ديموند Larry Diamond، ومايكل ماكفول Machael McFaul [1]، فهذا الأخير درس بعمق التحولات التي تشهدها دول المعسكر الاشتراكي سابقاً، وكذا تعثر الديمقراطية في الشرق الأوسط[2]، فبعد أن أشار إلى أن الموجة الثالثة لم تنتج بالضرورة أنظمة ديمقراطية مستقرة بل أوجدت أحياناً أنظمة هجينة تجمع ما بين ديمقراطية شكلية وبعض مظاهر الاستبداد، ولا يخفي ماكفول تحيزه للسياسة الرسمية الأمريكية ورؤيتها لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ،يخلص ماكفول إلى أن الانتقال إلى الديمقراطية

1 – الأول أستاذ العلوم السياسية وباحث بمعهد هوفر بالولايات المتحدة الأمريكية ومستشار الرئيس أوباما للشؤون الروسية. والثاني مدير معهد دراسات التنمية والديمقراطية وحكم القانون CDDRL.

2 – يمكن الرجوع إلى كتاب: "حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح، خبرات من أوربا الشرقية والعالم العربي". مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تجميع لما ورد في المؤتمر الذي عقده المركز بالقاهرة في الفترة من 19 إلى 20 مايو/ أيار 2007، وشارك فيه 60 مشاركًا من الحقوقيين والفاعلين السياسيين والقضاة والأكاديميين والكتاب والمفكرين والصحفيين والمدونين، من 8 دول عربية (مصر، سوريا، تونس، المغرب، السودان، البحرين، السعودية، العراق)، و4 دول أوربية (فرنسا، أوكرانيا، صربيا، سلوفاكيا).

يحتاج لشروط بعضها خاص بطبيعة النظام القائم والبعض خاص بقوى المعارضة، وقد حدد هذه الشروط بما يأتي:

1- نظام شبه قمعي.

2- تلاشي شعبية رأس النظام.

3- اتحاد المعارضة.

4- فريق مستقل لمراقبة الانتخابات.

5- عدد من المنافذ الإعلامية المستقلة.

6- تعبئة الجماهير.

7- انقسام وسط قوات الأمن.

هل أصبح الحكم الصالح بديلاً عن الديمقراطية؟

تواكباً مع تنظيرات الموجة الرابعة، ظهرت في السنوات الأخيرة مصطلحات جديدة كالحكامة Governance أو الحكم الصالح Governance Good، ونعتقد أنه يجب وقف تصنيف المجتمعات ما بين ديمقراطية وغير ديمقراطية، بل بين حكم صالح وحكم غير صالح، ما دامت كل النظم السياسية، وخصوصاً في دول الجنوب تقول إنها ديمقراطية. اليوم أصبحت الديمقراطية مجرد مكون من مكونات الحكم الصالح. الهيئات والمنظمات الدولية الأكثر استعمالاً وتعريفاً للحكامة والحكم الصالح، وخصوصاً في تعاملها مع دول الجنوب من حيث الحكم على مدى أخذها بقيم الحداثة والانفتاح واحترام حقوق الإنسان. لم تعد الدول المتقدمة والمنظمات الدولية تعتمد التصنيف التقليدي للنظم السياسية ما بين ديمقراطية وغير ديمقراطية، بل تأخذ بمقاييس ومؤشرات أكثر شمولية،

obeikandl.com

إن كانت تمثل اعترافاً بخصوصية مجتمعات دول الجنوب واستعداداً لتفهم هذه الخصوصية، وتسهيل عملية الانتقال المتدرج نحو الديمقراطية، إلا أنها لا تخلو من خبث سياسي أو مصلحيه سياسية حيث تسعى هذه الدول والمنظمات لتوجيه عملية التحول بما يتوافق مع قيم ومصالح الغرب وبما يجعل المجتمعات الثالثية ونخبها السياسية والاقتصادية أكثر ارتباطاً واعتمادية على الغرب. وهذا التوجه هو (الحكم الصالح) Good Governance أو الحكامة. صحيح أن الديمقراطية مكون رئيس في هذا الحكم، ولكنها ليست الوحيدة لقيام هذا الحكم، إضافة إلى تعامل مفهوم المجتمع الصالح مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب.

يبدو أن توجه المنظمات والهيئات الدولية لتجاوز التقسيم التقليدي للدول والنظم السياسية إلى أنظمة ديمقراطية وأنظمة غير ديمقراطية انبنى على حقيقة وجود عشرات المجتمعات، وخصوصاً في دول العالم الثالث، تواجه تحديات داخلية وخارجية تحد من قدرتها على التجاوب مع الاستحقاقات الديمقراطية- ثقافية واقتصادية- كما يعرفها الغرب المتقدم، وبالتالي سيكون من الظلم تصنيفها تلقائياً كأنظمة غير ديمقراطية بما يتضمنه ذلك من حكم قيمة سلبي على هذه المجتمعات والنخب الحاكمة وغير الحاكمة التي تناضل من أجل تغيير حياة الناس للأفضل، إضافة إلى أن كثيراً من النخب السياسية في أنظمة سياسية غير الديمقراطية أسست وبنوع من التلفيق، المعتمد على الإعلام وشكلانية المؤسسات والمال السياسي، أنظمة تبدو ديمقراطية، ولكنها لم تغير كثيراً من حياة الناس ولم توفر حياة كريمة لهم. هذا التوجه نحو اعتماد مفهوم الحكم الصالح أصبح يُعتمد من الدول المتقدم في تعاملها مع دول الجنوب، كما أخذ به تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن الأمم المتحدة، حيث عرف الحكم الصالح بأنه الذي "... يعزز ويدعم

ويصون رفاهة الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً".

لا يعني اعتماد مصطلحي الحكم الصالح والحكامة تجاوزاً كلياً لمتطلبات الديمقراطية، ولكنهما يؤكدان على أن الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية لوحدهما لا يحققا التنمية الشمولية، ولا يحدثان التحول المطلوب في بنيان المجتمعات، وخصوصاً في دول العالم الثالث. يرى لاري دياموند أن النظام الديمقراطي الحقيقي هو الذي يأخذ بمتطلبات الحكم الصالح وهي:

1) هيئة قضائية فاعلة ومستقلة، أي التأكيد على فصل السلطات.

2) وجود هيئات مستقلة للمحاسبة وضمان الشفافية وتلقي شكاوى المواطنين، أيضاً مؤسسات اقتصادية كالبنك المركزي.

3) ضمان أن تمثل الأحزاب والمجالس النيابية الشعب تمثيلاً صحيحاً وأن تكون أمينة ومفتوحة وتستجيب للمشاركة العامة ومتصلة بالمصالح المجتمعية على اختلاف أنواعها.

4) خدمة مدنية أو جهاز بيروقراطي يتمتع بالكفاءة والإخلاص.

5) أهمية وجود مجتمع مدني حقيقي يجمع ما بين الاستقلالية عن الدولة واحترامها بحيث يكمل بعضهما البعض الآخر لضمان تحقيق التنمية.

6) وجود ثقافة حاضنة لكل ما سبق تقوم على أساس الالتزام بالشرعية وبثوابت الأمة أو الصالح العام وخصوصاً من طرف الحكام والنخب.

في سياق العلاقة نفسه ما بين الديمقراطية والحكامة، يرى الكاتب المغربي يحيى اليحياوي أن الحكامة "تضع الديمقراطية التمثيلية (البرلمانية عموماً) في محك من أمرها ليس فقط باعتبارها إياها مركزة لآليات اتخاذ القرار ولا لكونها تحتكر (لدرجة

الاستصدار) سلطة الولاية على الشأن العام، ولكن أيضاً كونها تحجر على قضايا الشأن المحلي والجهوي التي غالبا ما يكون أمر البث فيها من صلاحيات مجالس منتخبة"، وبالتالي فالحكامة تعتبر تجاوزاً بنيوياً للمرتكزات الشكلية للديمقراطية وتحدياً لها "ولكأن الديمقراطية هي آخر المُفَكر فيه من لدن الحكامة، بل قد لا تعدو أن تكون مكوناً من مكوناتها لدرجة تبدو معها الحكامة هي الأصل والديمقراطية هي الفرع... أي أن الحكامة ("الجيدة" تحديداً) هي التي تقود، نهاية المطاف، إلى "الديمقراطية- الحق" وليس العكس."[1]

1- جريدة العلم المغربية، 5 غشت 2004.

obeikandl.com